الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية

أليكس كالينيكوس

العدد 97 من إنترناشيونال سوشياليزم، شتاء 2002.

إن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي الأوحد. إنها أحد أهم ملامح الإدارة الأمريكية الحالية منذ قدوم جورج بوش إلى البيت الأبيض في يناير عام 2001. وقد حفز تخلي بوش السريع عن اتفاقية كيوتو لحماية البيئة صحيفة الفينانشل تايمز على التعليق بأن: "السياسة غير المنتظمة على المستوى الداخلي والنهج المنفرد على المستوى الدولي تعد مؤشرات على أن الحكومة الأمريكية ستكون أكثر الحكومات محافظة منذ الحرب العالمية الثانية".(1) لا شك أن هذا الميل يتزايد بشكل متسارع بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة بعد اتجاه بوش لشن حرب بهدف تغيير النظام في العراق – وكالعادة يتبعه توني بلير بخنوع . جاء في أعقاب الذكري الأولي للهجوم على واشنطن ونيويورك، نشر الاستراتيجية الوطنية الأمنية الجديدة التي تبدأ بالتأكيد على أن: "الولايات المتحدة تمتلك اليوم قوة ونفوذ غير مسبوقين وليس لهما مثيل في العالم." وكان ختام التقرير: "إن قواتنا كاسحة بما يكفي لإثناء المنافسين المحتملين عن بناء قوة عسكرية تجاوز أو تعادل قوة الولايات المتحدة."(2)

ذلك الاعتراف الفج ، كما يقول الصحفي اليميني أناتول ليفين، بأن الولايات المتحدة تسعى لهيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري، جاء كمفاجأة غيرة سارة للذين ابتلعوا الفكرة التي شاعت فور انتهاء الحرب الباردة، والتي مفادها أن العولمة سوف تكون مصحوبة بشكل من "الإدارة العالمية" لشؤون الكون، التي تتجاوز قروناً من الصراعات بين القوى الكبرى على السيادة.(3) ولم يدافع أحد عن هذه الفكرة بنفس القوة التي دافع بها بلير، الذي عبر عن "مبدأ المجتمع الدولي" أثناء حرب البلقان في عام 1999، وأكده في مؤتمر حزب العمال في سبتمبر 2001 (4). إن هراء بلير بشأن "إعادة تنظيم العالم" لا يتسق مع التنبؤ الدقيق في إجماله لمستشارة الأمن القومي الأمريكي، كوندوليزا رايس، بأن سياسة الرئيس بوش ستنطلق من الأرضية الصلبة للمصالح الوطنية الأمريكية، وليس من مصالح مجتمع دولي وهمي.

تحليل الإمبريالية الأمريكية

هناك شئ مثير للسخرية بدرجة ما فيما يتعلق بالطريقة التي استخدم خلالها بلير استقامته الأخلاقية لتقديم غطاء يبرر السياسة الواقعية لبوش ومستشاريه. ولكن المسالة المهمة تظل هي فهم العوامل المؤثرة في التوجه الحالي للولايات المتحدة نحو الحرب. يُعرف ادوارد لوتويك الاستراتيجية الكبرى بأنها أحد أبعاد الصراع بين الدول "الذي يدور فيه كل ما هو عسكري في سياق أوسع يتعلق بالسياسة المحلية،

إن أحد الملامح المتميزة للنظرية الماركسية حول الإمبريالية هو تعاملها مع النزاعات الدبلوماسية والعسكرية بين الدول باعتبارها أمثلة تشير إلى عملية أكثر عمومية من المنافسة التي تدفع الرأسمالية إلى الأمام. وبشكل أكثر خصوصية، تطرح نظرية الإمبريالية كما صاغها نيكولاي بوخارين خلال الحرب العالمية الأولى أنه خلال القرن التاسع عشر، اتحدت عمليتان كانتا قبل ذلك مستقلتين نسبيا، هما المنافسة الجغرافية بين الدول والمنافسة الاقتصادية بين رؤوس الأموال. فمن ناحية، جعل نمو صناعة الحرب، القوى العظمى غير قادرة على الصمود بدون تطوير قاعدة اقتصادية رأسمالية. ومن ناحية أخرى، أدت عملية تركز وتدويل رأس المال، إلى تخطى التنافس الاقتصادي بين الشركات للحدود القومية، وتحول المنافسة بين الشركات إلى صراع جيوسياسي، تلجأ بمقتضاه الشركات المتنازعة إلى طلب الدعم من دولها. لقد امتزجت المنافسة الاقتصادية بالمنافسة العسكرية في أشكال معقدة من الصراع تطورت إلى المرحلة الفظيعة من الحروب الإمبريالية ما بين عامي 1914 و1945 .(7)

تقدم هذه النظرية أفضل إطار لفهم نزوع الولايات المتحدة الراهن نحو الحرب. ولكن قبل المضي قدما في التحليل يجب إلقاء الضوء على مسألة مهمة. فعادة ما يقوم كل من أنصار ومنتقدو نظرية الإمبريالية باختزالها في مقولة أن الدول الإمبريالية تتحرك فقط بفعل عوامل اقتصادية. وكانت أحدث تطبيق لذلك التصور هو الاعتقاد الشائع بأن الهدف الحقيقي وراء الاعتداء الغربي على أفغانستان، كان رغبة إدارة بوش وشركات النفط المرتبطة بها في إقامة خط أنابيب عبر أفغانستان لنقل نفط وغاز وسط أسيا(8). الآن، لا شك أن احتياطات الطاقة تمثل عاملا مهما وراء اهتمام واشنطن بالمنطقة، ولكن اختزال الحرب في هذه المنطقة إلى هذا العامل الاقتصادي يعد خطأً كبيراً. لقد هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان أساساً لاعتبارات سياسية من أجل تأكيد هيمنتها العالمية بعد الحادي عشر من سبتمبر. إن حصول الولايات المتحدة على موطئ قدم في وسط أسيا هو نتيجة فرعية للإطاحة بطالبان وليس الدافع الأساسي وراءه. غير أنه في نفس الوقت، من الخطأ اختزال الاستراتيجية الأمريكية في مجرد اعتبارات جيوسياسية، حيث إن السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط، كما سنرى لاحقا، هي دافع مهم وراء تخطيط إدارة بوش للحرب.(9)

وبشكل أكثر عمومية، ظلت القوى العظمى على مر التاريخ، تتحرك بفعل تشكيلات معقدة من الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية. ففي نهاية القرن التاسع عشر،

الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

بالطبع تستند أصول القوة غير المسبوقة –والتي لا تساويها قوة أخرى— التي تتباهى بها إدارة بوش، إلى نهاية المرحلة الأخيرة من التنافس الإمبريالي, أي الحرب الباردة التي امتدت منذ 1945-1990. لقد أدت ثورات وسط وشرق أوروبا في 1989 وانهيار الاتحاد السوفييتي في 1991، بالولايات المتحدة إلى تبوء موقع القوة العسكرية القائدة في العالم. كما منحت هذه التطورات الرأسمالية الأمريكية منفذاً لمناطق كانت قبل ذلك مغلقة دونها بسبب تقسيم العالم خلال الحرب الباردة إلى كتلتين عظميين متنافستين. وتعد وسط أسيا أبرز هذه المناطق، حيث تحتوي على احتياطات نفطية كبيرة وتحتل موقعاً استراتيجياً على الحدود بين مناطق النفوذ الروسية والصينية. بيد أن انهيار النظام الستاليني لم يوقف التنافس بين الدول الكبرى. لقد قال بعض الماركسيين الذين لم يتأثروا بما قيل في زهو النصر حول نهاية التاريخ وبداية قرن أمريكي جديد، أن انتهاء الاستقرار المبني على الثنائية القطبية سوف يؤدي إلى مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية العنيفة، وبالتالي إلى مخاطر وعدم استقرار أكثر مما كان في مرحلة ما قبل 1989 .(12)

بشكل أكثر تحديدا، واجهت الولايات المتحدة مصدرين محتملين للمخاطر: جاء الأول من داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، من ألمانيا واليابان، اللتان كانتا خاضعتان إلى قيادة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية طوال الحرب الباردة، لكنهما تطورتا إلى منافسين مهمين للرأسمالية الأمريكية. إن تدهور المكانة الاقتصادية الأمريكية النسبية في مواجهة هاتين الدولتين كان أحد العوامل المهمة وراء دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة من الأزمات في أواخر الستينيات.(13)

فعندما تحررت ألمانيا واليابان من مقتضيات التوحد ضد الخطر المشترك المتمثل في الكتلة الشرقية، أصبح من المتوقع أن تسعى هاتان الدولتان إلى تدعيم قدراتهما الجيوسياسية والتحول إلى قوى دولية تهدد الهيمنة الأمريكية. بالرغم من أن ألمانيا الموحدة قد تباهت باستقلالها عن واشنطن (فعلى سبيل المثال قامت بهندسة عملية تفكيك الاتحاد اليوغسلافي في 1991-1992 متحدية جهود بوش الأب للإبقاء على تماسك الاتحاد) إلا أن التهديد الأهم أتى من اليابان التي غزت سلعها واستثماراتها الاقتصاد الأمريكي. حتى أن جورج فريدمان من شركة ستراتفور لاستشارات الأمن شارك في أوائل التسعينيات في تأليف كتاب بعنوان "الحرب القادمة مع اليابان".

المجموعة الثانية من المنافسين المحتملين للولايات المتحدة تضم دولا من خارج المعسكر الغربي. فروسيا ظلت دولة عظمى برغم إفقارها ووقوعها في فوضى سياسية واجتماعية. فهي تمتلك آلاف الرؤوس النووية وتمتد عبر أوراسيا وتضم أو تحد مناطق ذات احتياطات كبيرة لمصادر الطاقة. لكن الصين تبقى التهديد الأهم. إن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين منذ أن تبنى حكامها ستالينية السوق في الثمانينيات، اعتبره البعض دليلا على نجاح رأسمالية السوق الحر. ولكن هذا النمو أعطى للصين الموارد الكافية لصعودها كقوة عسكرية عظمى في أكثر مناطق العالم عرضة لعدم الاستقرار.(14). وفي الوقت الذي تراجع فيه التهديد الاقتصادي الياباني في التسعينيات، صعدت الصين بوصفها التهديد الأساسي الذي يواجه الرأسمالية الأمريكية في الأجل الطويل. فقد كتب جون ميرشمير، المحلل الأمريكي الشهير للعلاقات الدولية مؤخرا يقول:

> "إن أحدى الطرق لتوضيح مدى القوى التي ستصبح عليها الصين إذا ما استمر اقتصادها في النمو السريع، هي مقارنتها بالولايات المتحدة. يبلغ الناتج القومي الأمريكي 7,9 ترليون دولار. وإذا تساوى دخل الفرد في الصين مع مثيله في كوريا فإن الناتج القومي للصين سوف يصبح 10،66% تريليون دولار، أي سيتفوق على الناتج القومي للولايات المتحدة بحوالي 35%. أما إذا بلغ دخل الفرد في الصين نصف مثيله في اليابان فإن الناتج القومي الصيني سوف يتعدى مرتين ونصف المرة مثيله الأمريكي. ولغرض المقارنة،كانت ثروة الاتحاد السوفييتي تبلغ نصف مثيلتها في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. باختصار، هناك إمكانية أن تصبح الصين أقوى من الولايات المتحدة ذاتها."(15)

وبناء على هذا التوقع يمضي ميرشمير قدما لبناء سيناريو متشائم لشمال شرق أسيا بل وللعالم أيضاً:

"لن تصبح الصين فحسب أغنى بكثير من منافسيها الأسيويين، ولكن تفوقها السكاني الهائل سيقدم لها الفرصة لبناء قوة عسكرية أكبر كثيرا من روسيا واليابان. وسيكون عندها الموارد لبناء ترسانة نووية هائلة. ستصبح منطقة شمال شرق أسيا أكثر خطورة مما هي عليه الآن. سيكون لدى الصين توجهاً لكي تصبح قوة مهيمنة، كما كان الحال مع القوى المهيمنة التي سبقتها. وستحاول كل القوى المنافسة لها, بما فيها الولايات المتحدة، أن تحاصرها حتى تحول دون توسعها."(16)

ولكن البعض الأخر مثل مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر (1977-1981) زبيجنيف برجينسكي كان أكثر تشككا في قدرة الصين على النمو لتصبح تحديا حقيقيا للهيمنة الامريكية، خاصة عندما ترتكز التنبؤات على "توقعات إحصائية ميكانيكية".(17) يعد برجينسكي أقوى من يعتقدون أن التحدي الذي يواجه الطبقة الحاكمة الامريكية هو الحفاظ على قيادتها للدول الرأسمالية الغربية بالإضافة إلى بسط نفوذ هذه القيادة لتشمل القوى الكبرى الأخرى. إن النجاح الجيوسياسي الأساسي لإدارة كلينتون (1993-2001) يتمثل في بسط الهيمنة الامريكية على أوراسيا. وكان ذلك مهيئاً بفعل الخلفية الاقتصادية، حيث حظيت الولايات المتحدة بانتعاش شهد تصاعدا في أغلب عقد التسعينيات.(18) في تلك الأثناء شهد الاقتصاد الألماني ركودا خلال معظم ذلك العقد، فيما عانت اليابان من أسوأ أزمة انكماش تواجه دولة رأسمالية كبيرة منذ الثلاثينيات. إن التحول النسبي في ميزان القوة الاقتصادية لصالح الولايات المتحدة دعمة اللجوء الانتقائي إلى القوة العسكرية من جانب إدارة كلينتون. إن الحملة التي قام بها حلف الأطلنطي على صربيا في عام 1995 والحملة الأوسع نطاقا في كوسوفا في عام 1999 ساعدتا على تأكيد تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة واعتماد هذا الاتحاد على القوة العسكرية الامريكية حتى في حل النزاعات التي تقع في فنائه الخلفي، في البلقان.

لقد اضطلع توسع حلف الناتو في وسط وشرق أوروبا أثناء حرب البلقان عام 1999 بثلاثة مهام: أولاً قام بالحفاظ على موقع أمريكا –الذي حظيت به خلال الحرب الباردة – كقائدة لأوروبا الغربية ووسع مدى هذه القيادة ناحية الشرق. ثانياً قام بإضفاء المشروعية على اختراق الناتو بقيادة الولايات المتحدة منطقة وسط أسيا المهمة استراتيجياً واقتصادياً، حيث اصبح الحلف مخولا بالقيام بعمليات هناك. ثالثاً سمح بإستراتيجية جديدة لتطويق روسيا التي يعتقد صناع القرار في أمريكا أنها لا تستطيع التحول إلى ليبرالية ديمقراطية غنية، ومن ثم كان يجب احتواؤها.(19) كان أول اختبار للناتو الجديد ضد صربيا ملتبسا في نتائجه، حيث أن حملة القصف الجوي (التي الحقت خسائر طفيفة بالجيش اليوغوسلافي) كانت مجرد واحدة من العوامل التي دفعت ميلوسيفيتش للتخلي عن كوسوفا. لقد كان الرفض الروسي لدعمه والضغوط الروسية عليه للتوصل إلى صفقة، عاملاً مساويا على الأقل في أهميته، للقصف الذي قام به الناتو. ولكن حرب البلقان في عام 1999 كانت مناسبة لترويج أيديولوجية التدخل الإنساني، خاصة من قبل بلير، من أجل تأكيد حق "المجتمع الدولي" (الذي هو في هذه الحالة الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون) في

ومن هذا المنطلق اتبعت إدارة كلينتون استراتيجية جديدة قائمة على التعددية بمعنى العمل المشترك. وقد قام برجينسكي، الذي كان أحد المهندسين الأساسيين لتوسيع حلف الأطلنطي، بشرح الدوافع الحقيقية لهذه الاستراتيجية في كتابة *The grand Chessboard* (رقعة الشطرنج الكبيرة) وقدمها باعتبارها أحدى مكونات التوجه الأعم للحفاظ على الهيمنة الأمريكية اعتماداً على سياسة "فرق تسد" التي تتسع لتشمل القارة الأوروبية. وعن طريق استخدمه صراحة لغة القوى الإمبريالية (مثل القول بأن التفوق الكوني الأمريكي يعيد ذكرى الإمبراطوريات الأقدم) دافع برجنسكي عن بناء أمريكا لتحالف من أجل احتواء وإخضاع المنافسين المحتملين كألمانيا، روسيا، الصين واليابان قائلا:

"من مصلحة الولايات المتحدة أن تدعم التعددية الجغرافية في أوراسيا في الأجل القصير. وهذا يؤكد على أهمية دور المناورات من أجل الحيلولة دون ظهور تحالف يرغب فعليا في تحدى التفوق الأمريكي، ناهيك عن احتمال ظهور دولة ما ترغب في عمل نفس الشئ. وعلى المدى المتوسط، (السنوات العشرين القادمة أو ما شابه) ما سبق طرحه يجب أن يؤدي تدريجيا إلى التأكيد على ظهور شركاء مهمين، لكنهم منافسين من الناحية الاستراتيجية، قد يكون باستطاعتهم أن يساهموا، تحت قيادة الولايات المتحدة، في إقامة نظام أمني أكثر تعاونا عبر أوراسيا. وحقيقة في الأجل الأطول، يمكن أن يسفر ذلك عن بناء قلب كوني يقوم على المشاركة الحقيقية في المسئولية."(21)

لكن يجب أن ندرك أنه على أنه بالرغم من التأكيد على مسألة بناء التحالفات، (حيث أن برجينسكي كان يرغب في رؤية علاقة تعاون حقيقية بين الدول العظمى في المستقبل البعيد جداً) فإن استراتيجية إدارة كلينتون كانت بعيدة عن أن تكون متعددة الأطراف. إن العمل على توسيع حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي كان وسيلة لتأكيد الهيمنة الأمريكية في أوراسيا، وليس بديلاً عن السيادة الأمريكية. وكما قال أحد الأمريكيين المحافظين، إن لجوء كلينتون ومستشاريه للعمل المشترك لم يكن إلا لأغراض نفعية: يفضل الأمريكيون التحرك بمساندة وقبول الآخرين إذا استطاعوا، لكنهم أقوياء بما يكفي للتحرك المنفرد إذا اقتضى الأمر.(22)

لقد بادرت الولايات المتحدة بشن حرب البلقان في عام 1999 تحت غطاء حلف شمال الأطلنطي، دون أي مرجعية من مجلس الأمن الدولي. لقد تجاهلت الولايات المتحدة الأمم المتحدة بالفعل حينما قصفت العراق في عام 1998 بمساعدة بريطانيا والكويت. وبررت مادلين اولبرايت، وزيرة خارجية كلينتون –التي من الغريب أنها متواضعة القدرات ومغرورة في نفس الوقت— قصف العراق بصواريخ كروز

لقد كانت تلك الحجج الإمبريالية الدافع وراء تحذير صمويل هانتنجتون، الخادم الخبير للدولة الأمريكية، من أنه: "بتصرف الولايات المتحدة كما لو أن العالم هو أحادي القطبية، فإنها تصبح وحيدة في العالم ...في الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة عادة دولاً عديدة باعتبارها دولاً مارقة، فإن الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان أصبحت هي القوة العظمى المارقة."(24)

مبدأ بوش: "الانتقام الاستباقي"

الآن أصبحت القوة العظمى المارقة في حالة هياج.. مثلت أهوال الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية ما يسميه العالم السياسي الأمريكي ـ كالمرز جونسون ـ "الضربة العكسية". إن رد الفعل الذي ولدته قوة الإمبراطورية الأمريكية، خاصة في الشرق الأوسط، كلف آلاف المدنيين الأمريكيين الأبرياء حياتهم (25). ولكن الهجمات على نيويورك وواشنطون أعطت إدارة بوش الابن مدىً أوسع بكثير من ذي قبل للمضي قدما في ممارسة استراتيجيتها العالمية بأسلوب أكثر أحادية بشكل نوعي من سابقايها.

وكان ترفع الإدارة الأمريكية عن بناء تحالف، واضحا في تعاملها مع حلف شمال الأطلنطي. ففي 12 سبتمبر 2001 استحضر مجلس حلف شمال الأطلنطي، لأول مرة في تاريخه، المادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الحلف عام 1949، وأعلن أن الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية كان هجوما على كل الدول الأعضاء في الحلف. واحتفظ بوش بهذا الإعلان التضامني مع قرار مجلس الأمن ، إلا أن البنتاجون لم يكلف نفسه عناء استخدام الناتو في حربه ضد أفغانستان. وأصبح الناتو، الذي كان قبل عامين بالكاد أداة واشنطون المفضلة في التدخل في البلقان، يعامل الآن بنفس الأحتقار الذي اعتادت أمريكا أن تتعامل به مع الأمم المتحدة. فخصصت له إستراتيجية الأمن القومي ثلاث فقرات فقط.

وهذا الانحياز للفعل الأحادي يعكس للوهلة الأولى مدى خطورة الضربة الرمزية التي تعرضت لها القوة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر. فبعد الهجمات المدهشة التي تعرضت لها عاصمتها المالية ومركز قيادتها العسكرية، كان يجب أن يرى العالم الدولة الأمريكية وهي تهاجم بنفسها، لا وهي تطلب النجدة من البوليس الدولي. لقد انتُهكت القوة الأمريكية، والقوة الأمريكية هي التي يجب أن تنتقم. وقد عبر قادة البنتاجون بوضوح عن نفاذ صبرهم إزاء خطوات الناتو الثقيلة أثناء حرب البلقان عام 1999. ولكن منذ سقوط كابول في نوفمبر 2001 بات من الواضح أن إدارة بوش تستغل "الحرب على الإرهاب" لتبرير استراتيجية جيوسياسية أكثر عدوانية، وهي نشر القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات وتخويف الباقين كلهم.

الخطوة الأولى جاءت مع التوسع الجوهري في أهداف الحرب والذي أعلنه بوش في خطاب الاتحاد الذي القاه يوم 29 يناير 2002. فبالتأكيد على أن "حربنا ضد الإرهاب قد بدأت لتوها" أعلن بوش أنه بالإضافة إلى الهجوم المباشر على شبكات الإرهاب "فإن هدفنا الثاني هو منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب، عن تهديد الولايات المتحدة أو أصدقائها أو حلفائها بأسلحة الدمار الشامل" وحدد إيران والعراق وكوريا الشمالية "كمحور للشر" .(26) وبعد ذلك وسع جون بولتون، نائب وزير الخارجية الأمريكي، الشبكة واصفا ليبيا وسوريا وكوبا بأنها دول راعية للإرهاب تسعى إلى أو لديها القدرة على أن تسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل.(27)

لكن الأبعاد الكاملة لاستراتيجية الإدارة الأمريكية لم تتضح تماما إلا عندما أعلن بوش ما وصفته الفينانشيل تايمز بأنه "مبدأ جديد تماما للتحرك الاستباقي" وذلك في خطابه في وست بوينت في 1 يونيو 2002 (28) الذي قال فيه:

" لفترة طويلة من القرن الماضي أعتمد الدفاع الأمريكي على مبادئ الحرب الباردة .. الردع والاحتواء. في بعض الحالات ما تزال هذه الاستراتيجيات صالحة للتنفيذ. إلا أن التهديدات الجديدة تتطلب أيضا تفكيرا جديدا. فالردع (وهو التوعد بثأر هائل ضد الدول) لا يعني شيئا في التعامل مع شبكات إرهابية خفية ليست لها دولة أو مواطنين تريد حمايتهم. ولا يصبح الاحتواء ممكناً حين نتعامل مع دكتاتوريين موتورين لديهم أسلحة دمار شامل قادرين على توصيلها بالصواريخ إلينا أو على توفيرها لحلفائهم من الإرهابيين بشكل سري.
"لا نستطيع أن نحمي أمريكا وأصدقائها بتمني الأفضل.. لا نستطيع أن نثق في كلمات الطغاة الذين يوقعون بكل خشوع اتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ثم يخرقونها بشكل منظم. لو انتظرنا حتى تتجسد التهديدات أمامنا تماما سنكون قد انتظرنا أكثر من اللازم (تصفيق)
قوات الدفاع الموجودة للحفاظ على الأمن الداخلي وقوات الدفاع المضادة الصواريخ هما جزءا من أمن أقوى.. أنهما أولويتان جوهريتان لأمريكا لكننا لن نفوز في حربنا ضد الإرهاب باتباع نهج الدفاع. علينا أن نأخذ المعركة إلى أرض العدو.. أن نفسد خططه ونواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر. (تصفيق).. في العالم الذي دخلناه، يعد الطريق الوحيد للأمان هو طريق الفعل والتحرك.. وهذه الأمة سوف تتحرك. (تصفيق)".

"مبدأ بوش" القائم على "الثأر الاستباقي" ـ كما يصفه أحد مسئولي الإدارة الأمريكية ـ هو مسجل في استراتيجية الأمن القومي: "في حين ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي فإننا لن نتردد في

والعراق هو أول اختبار لهذا المبدأ. فالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج عام 1991 كانت تقوم على ما أطلق عليه "الاحتواء المزدوج" الذي استهدف عزل إيران والعراق. وفي حالة العراق، كان الهدف من الجمع بين الحصار الاقتصادي والغارات الجوية هو إبقاء نظام صدام حسين البعثي ضعيفا وفي حالة دفاع عن النفس. ومع نهاية التسعينيات كانت هذه السياسة قد بدأت تنهار دبلوماسيا حيث بدأ كل من أعضاء مجلس الأمن الدائمين خاصة فرنسا وروسيا، وكذلك الدول العربية، في إبداء رغبة متزايدة تجاه تقوية العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العراق. وللإبقاء على عزل العراق، اضطرت أمريكا وبريطانيا وبشكل متزايد لأن تقوما بتحركات منفردة، وذلك تحديدا عن طريق تكثيف حملة القصف الجوي. (31)

وفي وقت مبكر يرجع إلى عام 2000، دعت كوندوليزا رايس (التي كانت وقتها أستاذةً في ستاندفورد وتقدم استشاراتها لحملة بوش الانتخابية) لاستمرار هذه السياسة. وقد كتبت عن "الدول المتمردة" مثل العراق وكوريا الشمالية قائلة:

"هذه الأنظمة تعيش في الوقت الضائع ولهذا يجب ألا نشعر بالقلق تجاههم. بل على العكس، يجب أن يكون خط الدفاع الأول ضدها هو بيان واضح وتقليدي رادع.. لو أنهم امتلكوا أسلحة دمار شامل فإنها لن تكون قابلة للاستخدام لأن أي استخدام لها سيتسبب في محو بلادهم من الوجود" (32)

وعندما تحدى البعض رايس مؤخرا بتذكيرها بهذه الملاحظات قالت مازحة: "الأكاديميون يستطيعون كتابة أي شئ" ثم ذكّرت بإنذار الحادي عشر من سبتمبر البشع. (33). ولكن يبقى هذا الجدل غير مقنع. فأسلوب الدمج الذي يستخدمه بوش وبلير باستمرار بين أنظمة مثل نظام صدام حسين وبين شبكة القاعدة الإرهابية يتجاهل حقيقة أنه لم يتم الإعلان عن دليل واحد جاد يربط العراق بأحداث الحدي عشر من سبتمبر. ولم يحدث أي شئ منذ الحادي عشر من سبتمبر ليغير حقيقة أن أي دولة تقوم بهجوم نووي أو كيميائي أو بيولوجي على الولايات المتحدة إنما تقوم بالانتحار. وبالطبع فإن التركيز على أسلحة الدمار الشامل يتجاهل كل من الترسانة النووية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة وباقي القوى الكبرى وكذلك تطوير أسلحة نووية من قبل دول يربطها تحالف قوى مع أمريكا مثل إسرائيل وباكستان. أننا نحتاج لكي نفهم "مبدأ بوش" أن نلقي نظرة قريبة على إدارة بوش نفسها

بوش الابن: اليمين الجمهوري يسيطر عل الدفة

اتجهت إدارة بوش الابن في البداية إلى تقديم نفسها بوصفها استمراراً لإدارة أبيه. وتعبر وجهة النظر تلك عن نفسها عبر الزعم الشائع بأن الحرب المخططة ضد

وقام بوش الابن بشكل واضح بتصميم أسلوبه الشخصي على ذلك الأسلوب الذي تبناه ريجان –ذلك الشعبي العظيم في قدرته على التواصل والذي ركز على فعل الصواب فيما يتعلق بالشئون الكبرى (من وجهة نظر اليمين الأمريكي). والأهم من ذلك فإن المحور المركزي لإدارته كان يعرف بسياسته الريجانية. أما بوش الأب فقد كان نتاجاً لمؤسسة الساحل الشرقي: أي أن لهجة سياسته الخارجية قد وضعها وزير خارجيته جيمس بيكر، الذي أنشأ بحرص ائتلاف واسع يرتكز على سلطة مجلس الأمن لشن الحرب الأخيرة ضد العراق، والذي علق قرضاً لإسرائيل قيمته عشرة مليارات دولار لإجبار الجناح اليميني بزعامة إسحاق شامير على بالمشاركة مع منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام. (37)

أما تشيني، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة بوش الأب، فقد كان آنذاك عنصرا معزولا نسبيا. وفي مارس 1992، سُربت إلى صحيفة نيويورك تايمز وثيقة سياسية دفاعية إرشادية صادرة عن البنتاجون، وكانت قوة الدفع الأساسية فيها هي توقع استراتيجية الأمن القومي لبوش الابن: "أن هدفنا الأول هو منع إعادة ظهور منافس جديد... يمثل تهديدا من نفس النوع الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي في السابق. يجب أن تركز استراتيجيتنا الآن على منع انبثاق أي منافس كوني مستقبلي محتمل" .(38) وكان بول وولفويتز، نائب رامسفيلد حاليا، هو أحد كتاب هذه الوثيقة التي تبرأت منها إدارة بوش الأولى. وحسب ما ذكرته فرانسيس فيتزجيرالد، فأن رامسفيلد نفسه كان معلم تشيني في واشنطن وصديقة لثلاثين عاما. وعندما كان رامسفيلد يشغل منصب رئيس الأركان ثم وزير الدفاع في عهد الرئيس جيرالد فورد (1974-1977)، فقد قام بسحب إدارة فورد بحدة نحو اليمين وأحبط

والآن، يمثل تشيني ورامسفيلد وولفويتز، القلب بالنسبة لمجموعة من مثقفي اليمين الجمهوريين التي تتولى وضع أجندة إدارة بوش، وتضم كوندوليزا رايس بمجلس الأمن القومي، وجون بولتون نائب وزير الخارجية للشئون الدولية وضبط التسلح، وريتشارد بيرل "أمير الظلام" اليميني الأسطوري في عهد ريجان، والذي يشغل حاليا منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع الاستشاري. وكما تطرح فيتزجيرالد: "من كانوا في وضع الأقلية في إدارة بوش الأولى أصبحوا في وضع الأغلبية في إدارة بوش الثانية". (40) أن كولين باول رئيس هيئة الأركان المشتركة في إدارة بوش الأب ومهندس حرب الخليج لعام 1991، هو الذي أصبح معزولا الآن عندما يطرح إقامة تحالف. اكتسب طرح باول بعض النفوذ عقب الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنه نُحي جانبا بواسطة الجناح اليميني الداعم لفكرة أحادية القوة.

فما هي أجندة هؤلاء؟

أن المنظور اليميني كما يطرحه جيمس فالوس "يعرف بالتشاؤم والتفاؤل ونفاد الصبر فيما يتعلق بالإجراءات" (41). يتمثل التشاؤم في الاعتقاد بأن التفوق الأمريكي الحالي قد يتم تحديه بسهولة عبر انبثاق منافسين أنداد. وهذا التقدير قد عبر عنه بشكل ملفت للنظر وولفويتز في مقال كتبه أثناء حكم كلينتون. وقارن في هذا المقال بالنزعة الانتصارية التالية لعام 1989 بشأن انتصار الليبرالية الرأسمالية و"نهاية التاريخ" بوجهة النظر التي تم تبنيها في نهاية القرن التاسع عشر والني كانت ترى أن النمو الاقتصادي والتكامل الدولي جعلا الحرب شيئا عقيما لا فائدة منه:

"أن نهاية القرن الحالي تشبه نهاية القرن الماضي في جانب مهم آخر، وهو جانب يضع علامة استفهام حول الآمال العظيمة بشأن استمرار السلام والرخاء ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. فإلى جانب التقدم السلمي الملحوظ الذي كان موجودا في آخر القرن الماضي، كان العالم يصارع –أو بتعبير أدق- يفشل في التعامل مع، انبثاق قوى رئيسية جديدة. فلم تكن هناك فقط اليابان، القوة الجديدة في آسيا، ولكن ألمانيا، التي لم يكن لها وجود قبل نهاية القرن التاسع عشر، كانت تنبثق كقوة مهيمنة في أوروبا.

واليوم، فأن نفس النمو الاقتصادي الملموس الذي يؤدي إلى تقليص الفقر وتوسيع التجارة وخلق طبقات وسطى جديدة، يؤدي أيضا إلى خلق قوى اقتصادية جديدة وربما قوى عسكرية أيضا. ويعد ذلك صحيحا في آسيا بشكل خاص. فبروز الصين في حد ذاته يمكن أن يطرح مشكلات كبيرة، بينما يؤدي بروز الصين إلى جانب عدد من القوى الآسيوية الأخرى إلى وجود معادلة بالغة التعقيد. وفي حالة الصين، فأن وضعها كقوة خارجية يمثل عنصرا واضحا. فبالعودة إلى بداية القرن الماضي، نجد تشابه كبيراً بين حالة الصين ووضع ألمانيا التي كانت تشعر بأنها قد حرمت من

إن هذه الرؤية التاريخية للعالم هي التي تقف وراء اهتمام الفريق المحيط ببوش بإثبات القوة العسكرية الأمريكية بهدف منع انبثاق قوى منافسة. فكما يطرح زالماي خليل زاد، أحد العاملين مع تشيني في أوائل التسعينيات والذي يعمل الآن مساعد الرئيس الأمريكي لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا: "أنه لمن الحيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية أن تكون هناك رغبة في استخدام القوة عند الضرورة من أجل إعاقة ظهور منافس كوني آخر لمستقبل غير منظور. (43) وفي عام 2000 قامت لجنة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" بهدف مراجعة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية والتي شكلها اليمين وضمت وولفويتز ومجموعة من المفكرين الجمهوريين بالتحذير من أنه:

"لا تواجه الولايات المتحدة منافسا كونيا في الوقت الراهن، ويجب أن تهدف الإستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة إلى الحفاظ على هذا الوضع المتميز قدر المستطاع في المستقبل. مع ذلك توجد دول ذات قوة كامنة لا ترضى بالوضع الراهن وترغب في تغييره، إذا كان ذلك ممكنا، عن طريق تهديد وضع السلام والرخاء والحرية الذي يتمتع به العالم نسبيا في الوقت الحالي. وحتى الآن، فقد تم ردع تلك القوى بواسطة قدرات وحضور القوة العسكرية الأمريكية. ولكن تراجع هذه القوة نسبيا وبشكل مطلق، يقوض حتما الأوضاع السعيدة الناتجة عن هذه القوة". (44)

إذن فالاندفاع نحو الحفاظ على الهيمنة الأمريكية يمليه إحساس بوجود ضعف كامن طويل المدى. ولكن هذا مدعوم أيضا بالتفاؤل الناتج جزئيا عن الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة. فكما يطرح فالوس:

"تكمن الثقة في الاقتناع بأنه إذا جابهت الولايات المتحدة أعداءً "أشراراً" فأنها سوف تنتصر. والدليل على ذلك بالطبع هو سقوط الاتحاد السوفيتي. فقد جاء رونالد ريجان إلى منصبه داعيا لا إلى الوفاق، ولكن إلى تحقيق النصر الكامل على "إمبراطورية الشر". وبعد ذلك بعشر سنوات زالت هذه الإمبراطورية. واليوم فأن كل أعضاء القيادة الدفاعية تقريبا كانوا جزءا من فريق ريجان. وتقف ذكرى هذا النجاح وراء وعد جورج بوش بأن الإرهابيين لن يتم فقط احتوائهم مثل مهربي المخدرات ولكنهم سوف يضربون مثل النازيين والسوفييت" (45)

وتدعم هذه الثقة النجاحات التي حققها الجيش الأمريكي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، خاصة دور القوة الجوية في تأمين النصر على العراق عام 1991، ويوغوسلافيا في 1999، وأفغانستان في 2001. (46) وحتى قبل الحادي عشر من

"ما كان ثوريا وغير مسبوق بالنسبة لبليتزكريج ليس هو القدرات الجديدة التي وظفها الألمان، وإنما الطريقة غير المسبوقة والثورية التي تم بها المزج بين القدرات الجديدة وتلك الموجودة آنذاك. وبنفس الطريقة كانت معركة مزار شريف معركة تحول. فقد أخذت قوات التحالف القدرات العسكرية الموجودة من الأسلحة الأكثر تقدما الموجهة بالليزر إلى بي 52 التي ترجع إلى 40 عاما كذلك إلى أكثر الوسائل بدائية. واستخدمت هذه الأساليب بشكل غير مسبوق، كان له أثراً مدمراً على مواقع العدو ومعنوياته، وهذه المرة ضد مصدر الشر في العالم (47)."

أن نفس الأيمان ببسالة العسكرية الأمريكية ينعكس في تأكيدات ريتشارد بيرل أن40 ألف جندي أمريكي فقط يكفون للإطالحة بصدام: "سوف أكون مندهشا إذا كانت احتياجاتنا لها أية صلة بالـ200 آلف جندي الذين تتحدث عنهم الصحف. فسوف يكون كافيا استخدام قوة أصغر كثيرا، أساسا من قوات العمليات الخاصة، ولكن تساندها بعض الوحدات النظامية" (48). فبعد الإطاحة بطالبان أصبح فريق بوش يعتقد أن في استطاعته القيام بأي شئ.

أمريكا ضد أوروبا

انه ذلك المعتقد هو الذي يكوّن ما يسميه فالوس " بنفاد صبرهم حيال الإجراءات ". في المقام الأول، إنهم أقل استعداداً من أسلافهم الجمهوريين والديمقراطيين للخضوع ولو بالقول فقط للمؤسسات الدولية. لقد قام جون بولتون بتلخيص ذلك الموقف بدقة عندما قال: " لا يوجد ما يسمى بالأمم المتحدة. يوجد مجتمع دولي بالإمكان قيادته بواسطة القوة الحقيقية الوحيدة المتبقية في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عندما يتلاءم ذلك مع مصالحنا وعندما نتمكن من كسب الآخرين للتقدم معنا ".(49)

يمثل ذلك الموقف تحولا في الاهتمام وليس قطيعة مع الماضي. كما رأينا مسبقاً، فقد كانت إدارة كلينتون على أتم الاستعداد لتجاهل الأمم المتحدة والقيام بعمل منفرد كلما رأت أن هناك ضرورة لذلك. لكن إدارة بوش الفتية تعد أكثر انفتاحا في تعبيرها عن الازدراء تجاه الدول الرأسمالية والقيادية الأخرى في غرب أوروبا وشرق آسيا. فقد

دخلت بسرعة في سلسلة من النزاعات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية كيوتو، والتجارة (وبالتحديد فرض الولايات المتحدة الأمريكية لتعريفة الصلب المستورد)، ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمحكمة الجزاء الدولية. لقد عبر بيرل بشكل صريح عن الازدراء الذي يكنّه اليمين الجمهوري للأوروبيين. فنظرا لكونه مستشاراً بلا أجر للإدارة، يسعه أن يتكلم بصراحة. فعندما سئل عن مدى احتياج الولايات المتحدة لدعم الاتحاد الأوروبي للإطاحة بصدام، أجاب:

"أن نفس الظاهرة التي تؤدي إلى تحمل الأوروبيين لصدام – أي أنهم يتقبلون أياً من كان في السلطة – ستجعلهم يدعمون النظام التالي لصدام. سيتغيرون بسرعة...سيفعلون ما هو في مصلحتهم الخاصة. إنني أشير إلى أنهم الآن يملئون الفنادق في بغداد لتوقيع العقود التي سيجري تنفيذها عند رفع الحصار. سوف يكونوا في نفس الفنادق وبصدد نفس العقود مع النظام التالي."(50)

أحيانا يتطور ذلك الازدراء نحو أوروبا إلى عداءٍ تام. وقد استُدعي ذلك العداء بشكل فعال بواسطة أناتول ليفين، الصحفي البريطاني ذو العلاقات الوثيقة مع اليمين الجمهوري، فور وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

"بعد مدة قصيرة من تولي إدارة بوش للسلطة في يناير، دعيت إلى الغداء بمطعم ساحر في نيويورك من قبل مجموعة من رؤساء التحرير والكتاب من القائمة الإعلامية العريضة والمؤثرة للجناح اليميني الأمريكي. كان الطعام والنبيذ باهظي الثمن، وزخرفة المكان فخمة لكن هادئة، وارتدى الزبائن الملابس الجميلة، بينما كان معظم الحوار جنوني بدرجة أعلى مما يمكن وصفه بالمعتدل. فيما يخص الجزء الأكبر من العالم خارج الولايات المتحدة، كان موقف المستضيفين عبارة عن خليط من الاشمئزاز والازدراء وعدم الثقة والخوف: ليس فقط تجاه العرب والروس والصينيين والفرنسيين وغيرهم ولكن حيال الحكومات الاشتراكية الأوروبية، أياً كان المعنى المفترض لذلك. صاحب ذلك رغبة عارمة – نظرياً على الأقل – في القيام بأعمال عسكرية ضد نطاق واسع من الدول حول العالم." (51)
يستشهد ليفين بأحد القادة السياسيين الجمهوريين الذي سأل: " من قال أن لدينا قيماً مشتركة مع الأوروبيين؟ انهم حتى لا يذهبون إلى الكنيسة". لقد قام أحد زملاء ليفين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي المحافظة، روبرت كاجان، بالوصول الى تحليل أكثر تعقيداً وتطوراً إلى حد ما. فبحسب تحليله يكون التفضيل الأمريكي للأحادية والتمسك الأوروبي بالتعددية نابع من " فجوة القوة " بين الجانبين:

"إن المشكلة القائمة بين طرفي الأطلنطي اليوم...ليست مشكلة خاصة بجورج بوش. إنها مشكلة تتعلق بالقوة. فقد أثمرت القوة العسكرية الأمريكية عن نزوع لاستخدام تلك القوة. وقد أنتج الضعف الأوروبي بغضاً شديداً ومفهوماً تماماً، لممارسة القوة العسكرية. وفي الحقيقة، أسفر ذلك الضعف عن مصلحة أوروبية قوية في

ويجادل كاجان بأن تلك العواقب الناجمة عن الاختلافات في القوة المادية بين الولايات المتحدة وأوروبا قد دُعمت من خلال عملية الاندماج الأوروبي في مؤسسات تعددية تشجع على التوفيق بين المصالح القومية. لكن ترويض المنافسات المتبادلة بداخل أوروبا اعتمد على مظلة الجيش الأمريكي:

"من خلال توفير الأمن من الخارج، أزالت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة توفير الحكومات الأوروبية العابرة للحدود لهذا الأمن...يزخر الموقف الراهن بأشياء مثيرة للسخرية. إن رفض أوروبا لسياسات القوة وخفضها لقيمة القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية، يعتمد على وجود القوات العسكرية الأمريكية على الأراضي الأوروبية. فالنظام الكانطي الجديد في أوروبا يمكنه الازدهار فقط في ظل مظلة القوة الأمريكية التي تعمل من خلال قواعد نظام هوبز القديم. فقد أتاحت القوة الأمريكية الفرصة للأوروبيين لكي يؤمنوا بأن القوة لم تعد لها أهمية". (53)

على أساس تلك الأطروحة، ينتقد كاجان الرأي الذي يقدمه فرانسيس فوكياما - واتباعه من أمثال الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر- حول أنه: " بنهاية التاريخ " تكون الرأسمالية المتقدمة قد دخلت إلى عصر " ما بعد الحداثة " و " ما بعد التاريخ " حيث تهجر هذا الكتلة خيار الحرب على الرغم من استمرار تهديد الحرب للأجزاء من العالم التي لا تزال في مرحلة " الحداثة " أو حتى " ما قبل الحداثة " (54). يطرح كاجان أن أوروبا قد تكون قد تجاوزت التاريخ ولكن:

"على الرغم من الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في جلب أوروبا إلى الجنة الكانطية وعلى الرغم من الدور الذي لا تزال تلعبه لجعل تلك الجنة ممكنة، إلا أنها لا تستطيع أن تدخل إلى تلك الجنة بنفسها. إنها تحرس الأسوار لكن لا تستطيع أن تمشي عبر البوابة. إن الولايات المتحدة، بكل ما لديها من قوة، لا تزال منغرسة في التاريخ، متروكة للتعامل مع الصدمات وآيات الله وأمثال كيم ايل سونغ وزيانج زيمين..تاركة الفوائد السعيدة للآخرين" (55)

أن صورة الولايات المتحدة عن نفسها كحارس غير أناني يتحمل العبء العسكري المطلوب لكي يستمر الأوروبيون بالوثب فرحا في جنة ما بعد الحداثة، تؤدي بالطبع إلى الاستياء. وقد صعدت بعض التوترات الكامنة إلى السطح عندما قام المستشار

إمبريالية السوق الحرة

أن المنظور التاريخي للعالم الذي يتبناه فريق بوش جعله يخلص إلى أن هناك نافذة قد فتحت لأجل استغلال التفوق العسكري الأمريكي الحالي لتحسين وضع الرأسمالية الأمريكية على المدى الطويل. وقدم الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب المناسبة لبذل هذا الجهد، ولكن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى لعبة أكبر من المراوغ بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له. ويحذر قسم مهم في خطة الأمن القومي التي وضعتها إدارة بوش أن: " نحن متيقظين لإمكانية تجدد الأنماط القديمة لتنافس القوى العظمى. فهناك قوى عظمى عديدة كامنة تمر بمرحلة تحول داخلي أهمها روسيا والهند والصين."

وبينما هناك إصرار على أن هذه القوى تربطها بالولايات المتحدة مصالح وقيم مشتركة، فأن الوثيقة توجه تحذيراً خاصاً جدا إلى بكين:

"رغم مرور ربع قرن على بداية عملية تنحية الملامح الأسوأ من الإرث الشيوعي، لم يتبن قادة الصين بعد السلسلة التالية من الاختيارات الجوهرية بشأن طبيعة الدولة. ففي سعيها للحصول على قدرات عسكرية متطورة تستطيع بها تهديد جيرانها في منطقة آسيا والباسيفيك، تتبع الصين طريقا عفا عليه الزمن يمكن في النهاية أن يعوق مساعيها للعظمة القومية. فمع الوقت، سوف تدرك الصين أن الحرية السياسة والاجتماعية هي المصدر الوحيد لهذه العظمة".(58).

وبمعنى آخر، أن الإجماع الذي رغب بوش ومستشاروه في تحقيقه بين الدول العظمى هو إجماع يجب أن يتم بالشروط الأمريكية. وهذا صحيح فيما يتعلق بالمجال العسكري، حيث أن العم سام هو فقط المسموح له بتطوير "قدرات عسكرية متقدمة". فقد أكدت لجنة اليمين الجمهوري لاستراتيجية الدفاع:

"إن ما يجب أن يحكم حجم ونوع قواتنا النووية ليس المساواة العددية مع القدرات الروسية، بل الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الأمريكي وإلى جانب هذا التفوق يجب أن تتوفر القدرة على ردع التحالفات المعادية الممكنة للقوى النووية. أن التفوق

وليس مدهشا في ضوء هذه التصريحات أن تشعر روسيا والصين بالخوف من تخلي إدارة بوش عن معاهدة أية بي إم (معاهدة حظر انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية) وبناء نظام دفاعي صاروخي قومي يهدف إلى القدرة على توجيه الضربة النووية الأولى، وهو ما يحافظ على التفوق الأمريكي. ففي أكتوبر 2002، تفاخر بول وولفويتز زاعما نجاح الولايات المتحدة في تحقيق تقدم سريع على صعيد تطوير نظام الدفاع الصاروخي القومي قائلا: "إن الولايات المتحدة أصبحت حرة أخيرا في التوصل إلى دفاعات صاروخية بدون القيود المصطنعة للمعاهدة التي عمرها 30 سنة، وعفا عليها الزمن، ومع دولة لم يعد لها وجود". (60) أن تقرير الوضع النووي، الصادر عن الإدراة الأمريكية والذي تم تسريبه في أوائل نفس العام، وضع روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا وليبيا باعتبارهم خصوم نوويين كامنين، واقترح المزج بين القدرات التقليدية والنووية. فعلى سبيل المثال يمكن وضع رؤوس نووية فوق الأسلحة الهادفة إلى قتل قادة الأعداء مثل صدام حسين. (61)

وفي نفس الوقت فقد أعطت الحرب على الإرهاب الولايات المتحدة فرصة لبناء سلسلة من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، وهي منطقة كانت قريبة منها خلال الحرب الباردة، كما سمحت لها بإعادة قواتها إلى الفليبين حيث أغلقت القواعد الأمريكية هناك في بداية التسعينيات. (62) وتؤكد استراتيجية الأمن القومي أن ذلك ليس تطور مؤقت:

"لكي نقاوم حالات عدم التأكد ونجابه التحديات الأمنية العديدة، يجب أن تطالب الولايات المتحدة بقواعد ومحطات في داخل ووراء غرب أوروبا وشمال شرق آسيا، وأن يكون لها كذلك ترتيبات مؤقتة بشأن انتشار القوات الأمريكية بعيد المدى".(63) ولا يستطيع أحد أن يلوم حكام الصين إذا رأوا في هذه الخطوات المرحلة الأولى في استراتيجية تطويق موجهة ضدهم.

غير أنه من المهم أن نرى أن الاستراتيجية الكبرى لإدارة بوش لا تهدف ببساطة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي الجيوسياسي، وإنما تهدف إلى فرض النمط الأنجلو-أمريكي لرأسمالية السوق الحرة على العالم. أن التقديم الذي كتبه بوش لاستراتيجية للأمن القوي يبدأ بالتأكيد على أن : "نضالات القرن العشرين الكبيرة بين الحرية والشمولية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية ونموذج واحد ومستدام للنجاح القومي: الحرية والديمقراطية والعمل الحر". ويذهب بوش أبعد من ذلك ليجاهر بنيته خلق توازن للقوى أفضل لحرية الإنسان: "تحت ظروف تمكن الأمم والمجتمعات من اختيار عوائد وتحديات الحرية الاقتصادية والسياسية." وقد كُرس

توقد عهدا
جديدا من النمو العالمي عبر السوق الحر والتجارة الحرة". وتلاحظ الوثيقة أيضا أنة "سوف ترتكز استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على عالمية أمريكية واضحة تعكس اتحاد قيمنا ونجاحنا القومي". أنه بالفعل لنوع غريب من العالمية أن تترك للشعوب حرية اختيار "النموذج المستدام الوحيد للنجاح القومي" أي نمط رأسمالية "دعه يعمل الأمريكية". يمكن تجنب عصر جديد من تنافس القوى العظمى طالما صدق المنافسون الكامنون مثل روسيا والصين على "القيم المشتركة" التي تعني بالطبع قيم الرأسمالية الحرة الأمريكية. (64). لقد رسم الاقتصادي الليبرالي اليساري روبرت واد صورة مدهشة لدرجة تحيز بنية الاقتصاد العالمي منذ انهيار نظام بريتون وود في أوائل السبعينيات لمصالح الإمبريالية الأمريكية:

"تصور أنك إمبراطور روماني عصري، وقائد أقوى دولة في عالم الدول المستقلة والأسواق الدولية، فما هو الاقتصاد السياسي العالمي الذي ستقوم بإنشائه بحيث تدعم قوى السوق العادية التفوق الاقتصادي لدولتك وتسمح لمواطنيك باستهلاك أكثر مما ينتجون وتبقي منافسيك في وضع أدنى وذلك دون أن تضطر لأن تلقي بكل ثقلك؟
أنك تحتاج إلى الاستقلالية لكي تتخذ القرار فيما يتعلق بسعر الصرف والسياسة النقدية الخاصة بك، بينما تجعل الدول الأخرى تعتمد على مساندتك في إدارة اقتصادياتهم. أنك تريد أن تكون قادرا على الترتيب للتذبذبات والأزمات الاقتصادية في باقي أنحاء العالم من أجل كبح نمو مراكز أخرى يمكن أن تشكل تحدياً لتفوقك. كما ستكون حريصا على أن تصعد حدة المنافسة بين المصدرين في العالم لكي تعطي لنفسك تدفقا للواردات بأسعار متدنية بثبات مقارنة بأسعار صادراتك.
وما هي السمات التي تريد أن تفرضها في الاقتصاد السياسي العالمي؟ أولا حرية الحركة لرأس المال. ثانيا التجارة الحرة (باستثناء الواردات التي تهدد صناعاتك المحلية المهمة لتحقيق التميز بالنسبة لك) استثمارات دولية متحررة من أي مزايا للشركات الوطنية عن طريق التدابير الحمائية أو التحصيل العام أو الملكية العامة أو أية وسائل أخرى، وذلك مع التأكيد على أن تحظى شركاتك بالحرية المتوفرة للنخب المحلية من الشركات فيما يتعلق بإدارة أصولهم المالية وتعليمهم الخاص والرعاية الصحية والمعاشات وغيرها. رابعا أن تكون عملتك هي عملة الاحتياطي الرئيسية.
خامسا عدم وجود قيود على قدرتك على إصدار عملتك بالطريقة التي تشاء (مثل ارتباط الدولار بالذهب)، ومن ثم يمكنك تمويل عجز تجاري غير محدود مع بقية أنحاء العالم. سادسا إقراض دولي بسعر فائدة متغير تسيطر عليه عملتك، وهو ما يعني أن الدول المقترضة وقت الأزمة يمكن أن تدفع لك أكثر عندما تكون قدرتك أقل. وهذا المركب يجعلك قادرا على أن تستهلك أكثر بكثير مما تنتج (ويؤدي ذلك إلى اضطراب مالي وأزمات بشكل دوري في بقية أنحاء العالم). وحتى تقوم بالإشراف على إطار العمل الدولي فإنك ترغب في وجود منظمات دولية تتخذ شكل التعاونيات بين الدول الأعضاء وتحمل شرعية التعددية، ولكنها تمول بطريقة تسمح لك بالسيطرة (65)."

يعد هذا وصفا لما يسميه بيتر جوان نظام "دولار وول ستريت"، الذي أرادت من خلاله الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نيكسون تنظيم الأسواق المالية الدولية خلال الـ30 سنة الماضية.(66) ويحمل هذا النظام مغالاة كبيرة من ثلاثة جوانب مختلفة. الجانب الأول هو أن جوان يعطي وبشكل خاص تقييما أكثر تآمرية مما يجب حول كيفية تطور نظام دولار وول ستريت: فالصدفة (مثلا النجاح غير المتوقع لبرنامج حكومة تاتشر للخصخصة) والابتكارات التي قام بها الفاعلون في عالم المال لعبتا دورا مهما في القصة. والأكثر من ذلك، كما أكد روبرت برينر فأن مركزية الدولار غير المقدر بالذهب بالنسبة للنظام المالي الدولي لم يكن بالفعل في مصلحة الرأسمالية الأمريكية. لقد أدى اتفاق بلازا الموقع في سبتمبر عام 1985 بين الدول الرأسمالية القائدة إلى هبوط في سعر الدولار وثبت أنه كان عاملا حاسما بالنسبة لإنعاش القدرة التنافسية الدولية للولايات المتحدة. ولكن ما يسميه برينر "اتفاق بلازا المعاكس" الموقع بعد ذلك بعشرة أعوام، عندما انتقلت إدارة كلينتون إلى سياسة دولارية قوية مصممة بهدف إحياء الاقتصاد الياباني المأزوم، أدى إلى إرساء قاعدة أزمة الربحية بالنسبة للصناعة الأمريكية التي نمت في نهاية التسعينيات. (67) ثانيا فإن المؤسسات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة والتي أدارت نظام دولار وول ستريت، والتي يسميها واد مجمع وزارة الخزانة الأمريكية-وول ستريت-صندوق النقد الدولي، تقدم إلى حد ما سلع عامة تفيد كل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وليس فقط الرأسمالية الأمريكية: وبناءً على ذلك فأن الشركات المتعددة الجنسية الأوروبية مثل "سويس" لعبت دورا قياديا في تربح كل من الشمال والجنوب من خصخصة المياه التي طالب بها توافق واشنطن اللبرالي الجديد. ثالثا، يشير ذلك إلى أن الرأسمالية الأوروبية واليابانية حتى إذا كانتا لا زالا مجرد فاعلين جيوسياسيين هامشيين نسبيا، فإنهم لاعبين اقتصاديين رئيسيين لا يمكن تجاهل مصالحهم ومتطلباتهم ببساطة بواسطة واشنطن ووول ستريت.

والآن، حيث تبخرت حالة السعادة التي أحاطت برواج الاقتصاد الأمريكي في نهاية التسعينيات، وأصبحت عناصر المضاربة والاحتيال المباشر ظاهرة بشكل فاضح، فإن المزاعم حول "الاقتصاد الأمريكي الجديد" –الذي انطلق أداؤه إلى ما بعد التاريخ، كما يقول ألان جرين سبان، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي— قد انهارت مع فقاعات وول ستريت. ويشير برينر إلى أن نمو الإنتاجية الأمريكية خلال فترة الرواج لم يكن أفضل بشكل حاسم من ذلك المتعلق بالمنافسين الأساسيين للولايات المتحدة. فبينما تطورت إنتاجية العمل في الصناعة في الفترة بين 1993 إلى 2000، بمعدل 1،5 سنويا، فقد نمت هذه الإنتاجية في ألمانيا الغربية وفرنسا بمعدل سنوي بلغ 4،8% و4،9% على التوالي خلال عام 1998 (68). ويمد ريتشارد لايرد المقارنة إلى الاقتصاد ككل.

"وفي خلال السنوات العشر الماضية، نما معدل الناتج في الساعة أسرع في منطقة اليورو مقارنة بالولايات المتحدة، وهو في فرنسا وألمانيا الآن في نفس مستواه في

ووفقا لصندوق النقد الدولي، ففي عام 2002، لم تكن إنتاجية الساعة في ألمانيا وفرنسا فقط أعلى منها في الولايات المتحدة ، بل كانت كذلك في إيطاليا أيضا. (70)
أن قيادة الولايات المتحدة العسكرية الضخمة للقوى الأخرى يحب ألا تسمح بإخفاء واقع أن التنافس الاقتصادي خاصة مع الاتحاد الأوروبي قد أصبح أكثر تكافئاً.(71) نتيجة ذلك أن التفوق الأمريكي الراهن يعتمد فقط على مجموعة من الظروف الانتقالية والطارئة بدرجة كبيرة. وإنه تحديدا لهذا السبب، علىالإدارة الأمريكية أن تحارب بضراوة للحفاظ على وضع الدولة الأولى المهيمنة، الذي تحقق خلال الجيل الماضي – أولا بالنسبة للدول الرأسمالية الغربية وثانيا على النطاق الكوني. تسعى إدارة بوش إلى الاستفادة من الميزة التي تتمتع بها في الوضع الراهن من أجل دفع الأمور قدما لصالح الرأسمالية الأمريكية. ولكن –إذا اقتبسنا عنوان كتاب جوان— فإن تلك هي مقامرة، لا سباق مضمون النتائج.

التغير في النظام وسياسات النفط

غير أن الأولوية الفورية بالنسبة لفريق بوش الآن ليست مواجهة أي من المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة، بل الإطاحة القسرية بصدام حسين، حيث أن ذلك يؤدي وظيفتين رئيسيتين. أولا، سيساعد نجاح الحرب الأمريكية على العراق في تحذير للآخرين: فإذا تمكنت القوة الأمريكية الساحقة من إزالة حاكم متمرد لقوة شرق أوسطية هامشية، إذن يتعين على المنافسين الأنداد والمحتملين لواشنطن مراقبة خطواتهم. ثانيا، ستلعب الإطاحة بصدام دورا أكثر تحديدا في البرنامج الطموح الذي يتبناه البعض على الأقل، في اليمين الجمهوري، لإعادة تنظيم الشرق الأوسط ككل.

يقول مستشار الدفاع جون بايك عن ريتشارد بيرل وأمثاله: " إن ما لا يدركه الناس هنا بشكل كافٍ هو أن لدى هؤلاء قائمة طويلة من الدول التي يتعين عليهم القضاء عليها بعد العراق . .. العراق ليس الفصل الأخير بل أته مجرد بداية ".(72) تأتي المملكة العربية السعودية على رأس قائمة أهدافهم. ففي يوليو 2002 تسبب بيرل في حالة اضطراب عندما قدم لورينت موروبك، محلل لشركة راند وأحد أتباع ليندون لاروش سابقا – واضع نظرية المؤامرة الرديء السمعة والشخص الذي تحول ببساطة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فيما يخص سياسات الولايات المتحدة الأمريكية – ليقدم ملخصاً لخطة سياسة الدفاع . استمع ذلك الكيان النخبوي الاستشاري في ذهول بينما كان موروبك يشرح أن المملكة العربية السعودية هي " نواة الشر " ويتعين اعتبارها ضمن " أعدائنا "، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لزم الأمر، أن تهدد أقدس مدينتين في الإسلام – مكة والمدينة – والموجودتان في السعودية. (73)

خلال الضجة التالية لذلك سارع كلا من بيرل ورمسفيلد لفصل أنفسهم عن ذلك الهذيان. لكن آخرون في اليمين الجمهوري يشاركون مورويك في آرائه. فوفقا لمايكل ليدن من مؤسسة المشروع الأمريكي " إن شبكة الإرهاب – من القاعدة إلى حزب الله ومن الجهاد الإسلامي إلى حماس ومنظمات التحرير الفلسطينية المختلفة – تتمتع بما لديها من فاعلية وقدرة نتيجة للدعم الذي تقدمه لها أربعة أنظمة استبدادية، أُطلق عليهم مصطلح " سادة الإرهاب ": إيران والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية. وفي الواقع، لا يقترح ليدن دخول الولايات المتحدة في حرب ضد السعودية، لكنه يطرح أن يكون الهدف الأول للولايات المتحدة هو إيران التي " قامت بخلق وتدريب وحماية وتمويل ودعم أكثر المجموعات الإرهابية استماتة في العالم، حزب الله، حيث أنه يفترض أن قتل جنود إسرائيليين يعد جريمة أبشع من إقامة مذبحة للمدنيين الأمريكيين (74). وبالرغم من ذلك، فإن ما يعتبر تحولا مذهلا هو التصنيف المفاجئ لحليف أساسي للولايات المتحدة في المنطقة العربية منذ الأربعينات، ضمن ثلاثة من الدول المارقة الأقل تفضيلا من قبل أمريكا.

يرجع هذا التحول إلى ثلاثة عوامل. أولا، كان هناك الحادي عشر من سبتمبر. لقد سعت إدارة بوش نفسها إلى الانزلاق نحو الإشارة إلى جذور بن لادن التي تربطه بالطبقة السعودية الحاكمة والى الأصل السعودي لمعظم مختطفي الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر. إلا أن الكثيرين من اليمين الجمهوري كانوا أكثر انفتاحا في محاسبة المملكة العربية السعودية. ويقول مورويك لمجلس سياسة الدفاع: "للسعوديين وجود واضح على كافة المستويات المتعلقة بالإرهاب.. من التخطيط إلى التمويل.. من الكوادر الى المنفذين.. من المرشدين إلى المشجعين والمتعاطفين". (75) وقد قام أقرباء ضحايا الحادي عشر من سبتمبر برفع دعوى قضائية تطالب بتعويض يقدر بترليون دولار ضد العديد من المؤسسات السعودية وثلاث أشخاص من العائلة الملكية السعودية لتمويلهم للإرهاب. ولكن إذا ما تمت المحاسبة بأمانه أكبر سيوجه إصبع الاتهام إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – وبالتحديد إلى إدارة ريجان – لأنها قامت من خلال تحالفها الحميم مع المملكة السعودية بتمويل وتدريب وتسليح المقاتلين الإسلاميين للحرب في أفغانستان أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة. لكن وفقا للمنظور المشوه الذي يحاول اليمين الجمهوري نشره عالميا فان الحادي عشر من سبتمبر قد ساهم في تحويل المملكة العربية السعودية إلى محور الشر. ثانيا، يساند الكثير من المعاصرين في الجناح اليميني، دولة إسرائيل، مساندة غير مشروطة، وبشكل أكثر بكثير مما فعلت الأجيال المحافظة السابقة. على سبيل المثال، فإن بيرل هو مدير الجوروزاليم بوست وسعى إلى استخدام نفوذه في إسرائيل في محاولة خرقاء لتخريب مفاوضات كامب ديفيد 2000. إن دعم إسرائيل يضيف سببا جديدا لحرص اليمين الجمهوري على ضرب العراق التي تعتبرها إسرائيل تهديدا كبيرا لها. وكما أشار بيرل في 1996، فإن الإطاحة بصدام في حد ذاتها تعد "هدفا استراتيجيا جوهريا بالنسبة لإسرائيل ". (76)

ويميل الجناح اليميني الجمهوري (الذي يشمل المسيحيين الأصوليين الذين يرون أن فلسطين هي أرض الله التي أعطاها لليهود وفقا للعهد القديم) إلى معاداة عملية السلام في الشرق الأوسط والتي يشاركهم فيها زعماء حزب الليكود من أمثال آرئيل شارون وبنيامين نتنياهو. وبالتالي، فهم يمقتون الدول العربية المحافظة مثل المملكة العربية السعودية ومصر نتيجة للضغوط التي تضعها هذه الدول على واشنطن لإرغام إسرائيل على العودة إلى طاولة المفاوضات. ويقول أناتول ليفين أن "موروبك أيد فكرة إرسال إنذار إلى السعوديين، لا يكتفي بالمطالبة بالتعاون الكامل لقوات الشرطة السعودية مع السلطات الأمريكية فحسب، بل ويطالب أيضا بقمع الانتقادات العامة للولايات المتحدة وإسرائيل داخل السعودية – الأمر الذي يعد مستحيلا في أي دولة عربية ". (77)

إن البديل لعقد مفاوضات مع الفلسطينيين بالنسبة لليمين الأمريكي هو إعادة تشكيل العالم العربي بالقوة. وقد أكد كلا من ويليام كريستول وروبرت كاجان في ذروة تصاعد أزمة جنين في ربيع 2002 أنه يتعين على بوش ألا يسمح لنفسه "بالانغماس بشكل كبير في تفعيل عملية السلام إلى درجة قد تنسيه الطريق الذي يؤدي إلى السلام والأمن الحقيقيين" – الطريق الذي يمر عبر بغداد".(78) ستكون الإطاحة بصدام بمثابة بداية لعملية " الارتداد " – تماما مثل الثورات المضادة والمصنوعة في الولايات المتحدة التي ظهرت في أمريكا الوسطى، وانهيار الستالينية في أوروبا الشرقية في الثمانينيات— التى ستنشر الديمقراطية اللبرالية في جميع أرجاء العالم العربي. ووفقا لوول ستريت جورنال: "إن تحرير العراق من صدام ورعاية الديمقراطية لن يخلص المنطقة من تهديد عسكري مهم فحسب ولكنه سوف يبعث كذلك رسالة إلى العالم العربي بأن حق تقرير المصير، كجزء من العالم الحديث، يعد أمراً ممكناً ". وإذا ما أسفرت الثورة الديمقراطية في السعودية عن استبدال حكم عائلة آل سعود بحكومة معادية لأمريكا، فإن ذلك "سيدفع إلى التفكير في قرار فرض السيطرة الأمريكية على آبار النفط، الأمر الذي سيضع نهاية لمنظمة الأوبك ". (79)

ولقد عبرت كوندليزا رايس عن معنى مشابه عندما أشارت إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية من أجل توسيع حدود الرأسمالية اللبرالية قائلة:

"إذا كان انهيار الاتحاد السوفييتي والحادي عشر من سبتمبر قد أحدثا تغيرا جوهريا في السياسة الخارجية، فان هذه الفترة لا تشير فقط إلى وجود خطر رهيب ولكن تشير كذلك إلى وجود فرصة ضخمة... وهو ما يجعل هذه الفترة قريبة من الفترة من 1945 إلى 1947، حين وسعت القيادة الأمريكية عدد الدول الديموقراطية – بما في ذلك اليابان وألمانيا ضمن القوى العظمى – بغرض خلق توازن جديد للقوى يميل إلى الحرية." (80)

إن المحرك الفعال والحقيقي وراء الأحلام بالنجاح في فرض الديمقراطية اللبرالية على الشرق الأوسط هو العامل الثالث والفاصل في تفكير اليمين الجمهوري فيما يخص منطقة النفط. إن حقيقة احتواء المملكة العربية السعودية على أكبر احتياطيات النفط في العالم هي التي ربطت الولايات المتحدة بالطبقات الحاكمة السعودية منذ الحرب العالمية الثانية. إن إدارة بوش، ذات العلاقات الوثيقة بشركات استخراج الوقود – والتي وصفها مايك دايفس بـ " اللجنة التنفيذية لمؤسسة البترول الأمريكية " – تهتم تحديدا بإمكانية سيطرة الولايات المتحدة على إمدادات البترول على المدى البعيد (81). ففي مايو 2001 سمحت واشنطن بنشر خطة الطاقة القومية التي قام بإعدادها فريق يترأسه ديك تشيني (بمساعدة أنرون)، والتي يكتب عنها مايكل كلير قائلا:

"في محتواه ، يضع تقرير شيني ثلاث نقاط رئيسية:
يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط مع زيادة استهلاكها له (في الوقت الراهن تستورد الولايات المتحدة 10 مليون برميل نفط يوميا أي ما يمثل 53% من إجمالي استهلاكها، وبحلول عام 2020 سيصل إجمالي استيراد النفط يوميا إلى 17 مليون برميل، أي 65 % من أجمالي الاستهلاك).
لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قصري على المصادر التقليدية مثل السعودية وفنزويلا وكندا لتوفير ذلك النفط الإضافي. يتعين عليها أيضا الحصول على إمدادات إضافية من مصادر جديدة، مثل دول منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا.
لا يسع الولايات المتحدة الاعتماد فقط على قوى السوق من أجل الوصول إلى تلك الإمدادات الإضافية، بل سيتطلب ذلك جهودا مهمة من قبل موظفي الحكومة لتجاوز مقاومة التوسع الخارجي لشركات الطاقة الأمريكية.

في ضوء تلك المبادئ الثلاثة، تدعو خطة تشيني إدارة بوش إلى القيام بمبادرات واسعة النطاق بهدف زيادة واردات النفط من مصادر التزويد عبر البحار. وبالتحديد، تطلب هذه الخطة من الرئيس ووزراء الخارجية والطاقة والتجارة العمل مع قادة دول وسط آسيا وأذربيجان لتعزيز الإنتاج في منطقة بحر قزوين ولإنشاء خطوط أنابيب جديدة في الغرب. كما تطالب المسئولين في الولايات المتحدة بإقناع نظرائهم بأفريقيا والخليج العربي وأمريكا اللاتينية بفتح أبواب صناعاتهم النفطية للشركات الأمريكية الكبيرة وتصدير المزيد من البترول إلى الولايات المتحدة.
في سياق دعمهم لتلك الإجراءات، يدرك فريق تشيني جيداً أن الجهود الأمريكية للحصول على كميات متزايدة من النفط الأجنبي ستثير مقاومة لدى بعض الأقاليم المنتجة للنفط. ويشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة بحلول عام 2020 " سوف تستورد برميلين من النفط تقريبا من كل ثلاث براميل تستهلكها– الأمر الذي يؤدي زيادة الاعتماد على قوى خارجية لا تكون المصالح الأمريكية دائما في قلب اهتماماتها." (82)

إن ما يطلق عليه كلير " استراتيجية السيطرة على النفط العالمي " يساعد على تفسير الكثير من أعمال إدارة بوش – مثل خطط الزيادة الضخمة في استيراد النفط من روسيا وتطوير القواعد العسكرية الأمريكية بمنطقة بحر قزوين ودعم المسئولين الأمريكيين للانقلاب اليمني الفاشل في فنزويلا في إبريل الماضي وتأييد الولايات المتحدة للهجوم العسكري الذ قامت به حكومة كولومبيا. لكن هذه الاستراتيجية أيضا تؤكد الأهمية الاستراتيجية لدول النفط في الشرق الأوسط. فكما رأينا، فان العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية تسوء ، من الجهتين. وفي أغسطس 2002، نقلت جريدة فاينانشيل تايمز أن " السعوديين الساخطين " قد قاموا بسحب ما يعادل 200 بليون دولار من الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة، الأمر الذي ساهم في خفض قيمة الدولار. كان الغضب إزاء دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ودعوة المعلقين من الجناح اليميني إلى تجميد الأرصدة السعودية ضمن الأسباب المشار إليها:

"تكثر النداءات الآتية من الرياض، وبما في ذلك تلك التي يتبناها الإعلام القريب من الحكومة، حول ضرورة مراجعة العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. كما يجري جدل مستتر بين النخبة السعودية حول معاقبة الولايات المتحدة من خلال تسعير النفط باليورو بدلا من الدولار" (83).

لعبت المملكة العربية السعودية دورا جوهريا في الأوبك عن طريق استخدام نفوذها الضخم في إقناع أعضاء المنظمة بجعل الإنتاج والأسعار على المستوى الذي يسمح باستمرار الربح دون أن يؤثر ذلك كثيرا على مكاسب الشركات الغربية. كما أن دول الأوبك لا تريد أن تشجع الاستثمار في مناطق أخرى أقل وزناً ولا تخضع لسيطرة الأوبك. لكن حتى في حالة استمرار العائلة المالكة السعودية في سلك نفس النهج، فلن يكفي النفط الموجود لديهم لتزويد الرأسمالية الأمريكية بالوقود. ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. وفي أحسن الأحوال، ستكون حكومة ما بعد صدام – المعينة والمعززة بالسلاح الأمريكي – كائناً ضعيفاً تماما كنظام قرضاي في أفغانستان المشابه للدمية. وتوجد إشارات إلى أن الإدارة الأمريكية تخطط لتنصيب حكومة عسكرية لإدارة العراق أثناء الفترة الطويلة لـ " التحول الديمقراطي " على غرار احتلال ما بعد الحرب لألمانيا واليابان (84).

ويعتقد بعض خبراء النفط أن العراق الواقع تحت الهيمنة الأمريكية سينسحب من أوبك أو على الأقل سيرفع الإنتاج بشكل كبير- بعدما استمر في الركود منذ 1991 نظرا لغياب الاستثمار في صناعة النفط وحظر الأمم المتحدة الأمر الذي أدى إلى هبوط أسعار النفط. وتعلق مجلة اكونومست على تلك السيناريوهات قائلة:

"هل سيحدث فيضان النفط العراقي؟ محتمل. إن أي حكومة مستقبلية في العراق، ستحاول، نتيجة لاحتياجها لكميات ضخمة من المال لتقوم بإعادة إعمار البلاد، توسيع قطاع النفط بأسرع صورة ممكنة. على الأقل يرى بعض المديرين في شركات النفط أن ذلك المنجم سيقوم باجتذاب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى صناعة النفط العراقي. حتى في حالة عدم قطع الحكومة الجديدة لصلاتها بأوبك – كما تريد الولايات المتحدة – ففي الغالب ستجادل من أجل إعفاء طويل المدى من الالتزام بحصتها آخذة في الاعتبار السنوات التي راقبت فيها الأمم المتحدة تصديرها للبترول. هل يتمزق الأوبك؟

وبناء على ما سبق فأن توجيه ضربة للسيد صدام حسين سيصيب عصفورين بحجر واحد: سيرحل ديكتاتور خطير ومعه المنظمة التي قامت لسنوات بالمناورة في الأسعار وتنظيم الحظر والقيام باعمال أخرى أضرت بالمستهلكين ".(85)

تمضي مجلة ايكونومست قدما لتطرح أن هناك عديد من العوائق تقف في طريق التوصل إلى تلك النتيجة – فقد ترفض المملكة العربية السعودية أن تلعب دورها المعتاد كمنتج يتم اللجوء الأخير إليه، ولا ترفع الإنتاج لمنع الارتفاع الباهظ للأسعار في حالة حرب شرق أوسطية، فالبنية التحتية لنفط العراق آيلة للسقوط بدرجة تتطلب سنوات وضخ كبير للاستثمار الأجنبي لإحراز زيادة حقيقية في الإنتاج والى آخره. لكن حتى بأخذ تلك الشروط بالاعتبار يتضح أن أحد الدوافع الرئيسية للحرب على العراق هو ما ستحققه الولايات المتحدة من تحكم في ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. لن يخفف ذلك من عبء الحصول على النفط على المدى الطويل فحسب، بل سيزيد أيضا من قوة واشنطن مقارنة بحلفائها ومنافسيها مثل ألمانيا واليابان والذين يعتمدون بصورة أكبر من الولايات المتحدة على النفط المستورد. مرة أخرى نرى كيفية الامتزاج المعقد لاعتبارات الاقتصاد والسياسة في الاستراتيجية الكبرى للإمبريالية الأمريكية.

بوش الأكبر ضد بوش الأصغر
الجدل داخل الدوائر الحاكمة في أمريكا

لقد أثار مبدأ بوش وخطط الإدارة الأمريكية لضرب العراق، جدلا واسعاً وساخناً داخل أروقة الطبقة الحاكمة الأمريكية على أعلى المستويات. ولعل الشيء الأكثر غرابة في هذا الصدد هو الفجوة الواسعة التي حدثت ما بين إدارة بوش الأب وبوش الابن. ففي أغسطس 2002، عارض علي الملأ كل من جيمس بيكر ولورانس ايجلبرجر- وزيرا الخارجية المتعاقبان في عهد بوش الأب – القيام بعمل منفرد ضد العراق متضامنين في ذلك مع برنت سكوكرفت – مستشار الأمن القومي لبوش الأب – الذي لخص انتقاداته قائلا:

"كانت النقطة الجوهرية هي أن أي حملة علي العراق، بغض النظر عن الأهمية الاستراتيجية والتكلفة والمخاطر ، من المؤكد أنها سوف تبعدنا لأجل غير مسمي عن

وقد إنضم إلى منتقدي توجيه ضربة للعراق، أعضاء بارزون في إدارة الرئيس كلينتون مثل مادلين اولبرايت وريتشارد هيلبروك، وأيضا ساسة محنكون من عهود سياسية أسبق مثل هنري كيسنجر وزيجنيو بريجينسكي. فلقد انتقد كيسنجر مبدأ بوش قائلا أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: "لا يمكن للمصلحة القومية الأمريكية والمصلحة العالمية أن نطور مبادئ تعطي لكل أمة الحق غير المقيد لتوجيه ضربات استباقية لمواجهة احتمالات العدوان حسب تعريفها الخاص للمخاطر التي تواجه أمنها القومي".(87) وفي أثناء فترة عمله، لم يكن كسينجر، مجرم الحرب المسن، يخشى القيام بعمل استباقي—فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة بغزو كمبوديا في مايو 1970. أما ما يقلقه الآن فهو خطورة تبني علناً مبدأ العمل الاستباقي، مما قد يشجع الدول المنافسة على اتباع نفس النهج بدلا من أن يرهب تلك الدول.

ومع ذلك، فان الجدال بين إدارة بوش ومنتقديها يميل أكثر يتجه لأن يكون تكتيكياً لا متعلق بالأهداف. فهلبروك علي سبيل المثال أقر هدف تغيير النظام في العراق ولكن اعتراضه كان كالآتي :

"أن الطريق إلى بغداد يمر عبر مجلس الأمن الدولي، فهذه الحقيقة البسيطة يجب أن توضع في الاعتبار إذا أرادت إدارة بوش أن تحصل علي التأييد الدولي الضروري لنجاحها في العراق. ولبناء هذا التحالف الدولي فإنه من الضروري استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، قرار يبيح استخدام القوة إذا ما رفض صدام حسين السماح لنظام التفتيش على الأسلحة بدون قيد، في أي مكان وأي وقت ودون سابق إنذار. مثل هذا القرار قد يعطي للدول التي تريد دعم جهود الإطاحة بصدام

يذكرنا ذلك باستراتيجية إدارة بوش الأب في قيادة التحالف في حرب الخليج 1991، مستخدماً سلطه الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على ممارسة أمريكا للقوة العسكرية، أو كما عبر عن ذلك روبرت كاجان بقولة : " الضرب بقبضة حديدية أحادية من خلال قفاز تعددي مخملي "(89) . وقد حاول كل من سكوكروفت وبريجينسكي تبني طروحات مشابهة جدا لذلك.(90) وأثناء الحدث نفسه، خطت الإدارة الأمريكية بعض الخطى في هذا الاتجاه حينما ألقى بوش خطابة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الذكرى الأولى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. لكن بوش ومستشاريه أوضحوا انهم يرون أن قراراً جديداً من مجلس الأمن سيكون بمثابة تمهيد لعمل عسكري ضد صدام حسين اكثر منه حلا بديلا لهذا العمل كما تأمل فرنسا وروسيا. لقد وبخ بوش الأمم المتحدة ساخراً ومنبأً إياها بمصير عصبة الأمم التي فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية وحذر قائلا:

"أننا سوف نعمل مع مجلس الأمن من أجل اتخاذ القرارات الضرورية، ولكن يجب الا يشك أحد في أغراض الولايات المتحدة. أن قرارات مجلس الأمن يحب أن تفرض، وإلا سيكون هناك إجراء لا مفر منه. وسيفقد النظام الدولي قوته بعد أن فقد شرعيته" .

يمكن إذن للأمم المتحدة أما أن تصادق على حرب واشنطن أو تنتحى جانبا لتشاهد الولايات المتحدة وبريطانيا تهاجمان العراق في كل الأحوال.(91)

ويقف وراء الطروحات التي يتبناها المنتقدون من الطبقة الحاكمة الأمريكية إدراك لحقائق القوة في الشرق الأوسط وعلى النطاق الكوني. فقد اعتمدت استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط علي سلسلة من التحالفات مع الدول المهمة – إسرائيل من جهة والأنظمة العربية المحافظة من جهة أخرى ، وأهمها علي الإطلاق مصر والمملكة العربية السعودية. فإسرائيل حليف ذو قيمة، كما أن وضعها المعزول تماما في المنطقة، وتملكها لترسانة الأسلحة الضخمة التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، يجعلها موضع ثقة مضادة لأي نظام محلي يهدد مصالح أمريكا. ولكن- وكما أشارت الانتقادات السابقة- فان الاعتماد علي إسرائيل وحدها قد يعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر بفعل العداء الكبير من جانب شعوب المنطقة. لقد بذلت إدارة بوش الأب جهودا جبارة لإبعاد إسرائيل عن التورط في حرب الخليج 1991 (في مواجهة معارضة عنيفة من أرئيل شارون) حيث أدركت تلك الإدارة أن تورط إسرائيل قد يضعف موقف حلفائها العرب في التحالف ضد صدام حسين.(92)

هذا الفهم الاستراتيجي يعزز أحيانا بالمصالح المادية النابعة من الروابط الاقتصادية الوثيقة التي مازالت تربط الولايات المتحدة بالطبقات الحاكمة العربية. فكل من بوش الأب وبيكر عضو في "مجموعة كارليل" ، وهي شركة استثمار خاصة مبهمة لها ارتباطات خاصة مع المملكة العربية السعودية. ولسخرية القدر فإن مجموعة كارليل" كان لديها اجتماع في منهاتن في الحادي عشر من سبتمبر 2001 وكان المشهد كالتالي : وقف أقطاب المؤسسة الأمريكية جنبا إلى جنب مع أحد الأخوة غير الأشقاء لأسامة بن لادن، يشاهدون معا انهيار برجي مركز التجارة العالمي وسط النيران والغبار.

لكن الإمبريالية الأمريكية لا تستطيع العمل علي نطاق كوني دون حلفاء. فبرغم كل قوتها الاقتصادية والعسكرية فان موقعها الجغرافي بعيد عن المجال الاوروأسيوي، حيث يتركز القدر الأعظم من الثروة والسكان في العالم. ولكي تخطط الولايات المتحدة لقوتها العسكرية، فأنها تحتاج لحلفاء وعملاء مستعدين لإمدادها بالقواعد في أوروبا وآسيا. كذلك فالطبقات الرأسمالية الأورواسيوية، هي في وضع أضعف، لكن لها أيضا مصالحها ومصادر قوتها الخاصة- لا يمكن الحصول علي تعاونها قسراً ، بل يجب أن تستمال عن طريق الرشاوى والإقناع. فكما يؤكد بريجينسكي على وجه الخصوص: " أن بناء التحالف لا مفر منه لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية علي القارة الأورواسيوسية".

أن فريق بوش لا يصبر عن انتهاج حلول وسط وإظهار التأني المطلوب للحفاظ علي هذا الائتلاف الضروري. ليس لأنهم يتعطشون للدماء، ولكن لأنهم يعتقدون أن التفوق الحالي للولايات المتحدة يقدم لهم فرصة نادرة لردع المنافسين المحتملين. ولكن حتى لو كانت الإدارة الحالية تركز بشكل اكبر علي العمل المنفرد والقمع اكثر من الإدارات السابقة، فلن تستطيع التخلص من القيود التي تحد من قوة الولايات المتحدة . وهكذا ، فعندما حذر شارون من أن إسرائيل لن تقبل بمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بألا ترد علي أي هجمات عراقية كما حدث في حرب الخليج عام 1991 أسرع رامسفيلد بطلب كبح جماح إسرائيل في أي حرب مقبلة ضد العراق وقال: " قد يكون من الأفضل مطلقا للمصالح العليا الإسرائيلية ألا تتورط في أية ضربة توجه إلى العراق".(93) وهكذا فحتى اليمين الجمهوري مضطر لأن يقدر المخاطر السياسية الناتجة عن عداء العالم العربي.

خاتمة

يجب أن يكون واضحاً أنه من قبيل التبسيط المخل اعتبار أن خطط الإدارة الأمريكية الحالية هي محض خطط لا عقلانية، مثلما فعل العالم الاجتماعي التاريخي ايمانويل فاليرشتين عندما ندد ببوش واصفا إياه "جيوسياسي غير كفء حيث سمح لحفنة من الصقور بدفعه لاتخاذ موقف غزو العراق وهو موقف يصعب على بوش انتشال نفسه منه ولن يكون له سوى آثار سلبية على الولايات المتحدة وعلى العالم بأسره" (94)

وكما أوضحت، فإن خطة فريق بوش تقوم على قراءة دقيقة للمخاطر الطويلة الأمد-الاقتصادية والجيوسياسية- التي تهدد الرأسمالية الأمريكية، وهي تتضمن القرار باستغلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتفوق العسكري الحالي للولايات المتحدة بغرض تعديل التوازن الكوني للقوة السياسية والاقتصادية لصالحها بدرجة أكبر. ولو كانت تلك الاستراتيجية تحتوي على عناصر لاعقلانية ومتهورة - بالذات تلك الناتجة عن تعاظم الصلة بين الولايات المتحدة وبين اليمين الإسرائيلي- فهذا لا يعني مباشرة أن التوجه بكامله جنوني ومغامر (مثل د. سترانجلوف في فيلم سيدني بولاك الشهير). ورغم بعض المعارضة التي تواجهها مثل هذه الاستراتيجية في أوساط الطبقة الحاكمة الأمريكية، إلا أنها تمثل أحدى الرؤى لدفع المصالح العالمية للرأسمالية الأمريكية قدما.

وبنفس الدرجة، فإن مخاطر الحرب القادمة مع العراق شديدة جدا. فبالمعايير السياسية الضيقة، الفشل في تلك الحرب- أو ربما حتى التراجع عنها- سوف يخسف ببوش سياسيا ويحوله إلى مفلس. وكذلك بلير، الذي تطرف في تأييد الحرب حتى أن أي انهيار عسكري يمكن أن يؤدي لسقوطه. وبالمعايير الأوسع يكتب أناتول ليفين "إن الحرب مع العراق هي .. جزء من استراتيجية تهدف في الأساس لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية لضمان استمرار تحميل باقي العالم التكاليف البيئية للاقتصاد الأمريكي الراهن- دون الحاجة لأي تضحيات قصيرة المدى تقع على عاتق الرأسمالية الأمريكية أو النخب السياسية الأمريكية أو الناخب الأمريكي".(95) إن استراتيجية إدارة بوش تلخص الأسباب التي دفعت بالملايين إلى حركة مناهضة الرأسمالية منذ بدايتها في مظاهرات سياتل في نوفمبر 1999. وبالدرجة الأولى، التوسع الإمبريالي للنظام الرأسمالية بدرجة تهدد بدمار الكوكب عبر الحرب وتدمير البيئة.

ولكن، كما رأينا، فإن الاندفاع للحرب قد شق صف الطبقة الحاكمة الأمريكية وعزل الولايات المتحدة عن باقي القوى الكبرى في العالم. وهذا انقلاب مذهل عن الوضع الذي ساد في أعقاب الهجمات على نيويورك وواشنطن، عندما خرجت جريدة لوموند الفرنسية، صاحبة التاريخ الطويل في انتقاد السياسة الخارجية الأمريكية، معلنة "كلنا أمريكيون". وعلى المستوى الشعبي، أصبح العداء لأمريكا اليوم أقوى بدرجة كبيرة مما كانت عليه قبل الحادي عشر من سبتمبر – طالما كان يقصد بهذا العداء مناهضة السياسات الأمريكية الكونية التي تتبعها الدولة الأمريكية والشركات الكبرى الأمريكية، لا الكراهية ضد المواطنين الأمريكيين أو ضد الثقافة الأمريكية. بل حتى في داخل الولايات المتحدة نفسها نجد أن منهج بوش القائم على التحرك المنفرد يتمتع بتأييد ضعيف. ففي مسح للرأي العام الأمريكي مؤخرا وجد أن 65% يؤيدون الحرب ضد العراق بشرط أن يكون ذلك بموافقة الأمم المتحدة وحلفاء أمريكا، كما أيد 77% تقوية وتدعيم دور الأمم المتحدة. وأيد 17% فقط مقولة أن

وقد يدفع هذا الانقسام لنوعين من ردود الأفعال الخاطئة. فمن جهة، نجد والدن بيللو - وهو أحد أهم منتقدي العولمة الرأسمالية- يرحب بالانقسام بين الولايات المتحدة وأوروبا بوصفه:

"خطوة إيجابية للعالم بأسره. فهو يفتح إمكانية أن الأوربيين سيبدأون في التعامل الإيجابي مع مشاكل الظلم والفقر في العالم النامي عبر مواجهة هياكل الهيمنة الغربية المسؤولة عن تلك المشاكل بدرجة كبيرة. الأمر الذي سيمهد الطريق لتحالفات دولية خلاقة من الممكن أن تكون مفيدة لمعظم دول العالم، بما يتضمنه ذلك من نشأة تحالف أوروبا-أفريقيا-أمريكا اللاتينية-أسيا ضد الهيمنة الأمريكية.
بالطبع لدى أوروبا ممارساتها الظالمة – مثل السياسية الزراعية المشتركة، والتي تعد أحد أهم أسباب تعثر السياسات الزراعية في العالم النامي. ولا تقل الشركات الأوروبية الكبرى استغلالاً عن مثيلتها الأمريكية، كما أن القيود التي تفرضها أوروبا ضد المهاجرين أكثر وحشية من تلك التي تفرضها أمريكا. لكن الحاجة لإيجاد حلفاء في مواجهة السياسة الأحادية الأمريكية يمكن أن تلعب دور الحافز للبدء في إصلاح تلك المؤسسات الأوروبية." (97)

إن اعتقاد بيللو أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يصير حليفا ضد الإمبريالية الأمريكية يجد صدىً واسعاً في ذلك الجناح في حركة مناهضة الرأسمالية - ذلك الجناح المتمثل بدرجة رئيسية في قيادة أتاك فرنسا- والذي يريد إعادة بناء الدولة القومية كمركز ثقل مضاد لعملية العولمة الرأسمالية. إلا أن مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يقبل العالم باعتياره عالم منقسم إلى دول قومية متنازعة ومتنافسة. وسواء قصد أصحاب هذه التوجه ذلك أم لم يقصدوا، فهذه الاستراتيجية تفترض أن منطق التنازع الإمبريالي هو أمر لا يمكن تجنبه، وبالتالي تسعى لبناء قطب آخر في مواجهة القطب المهيمن الحالي، وحسب تعبير بيللو: "تحالف أوروبا-أفريقيا-أمريكا اللاتينية -أسيا في مواجهة الهيمنة الأمريكية". ولكن مشكلة عالمنا المعاصر ليست في أن الولايات المتحدة تسيطر عليه. فلو نجح الاتحاد الأوروبي في تحدي التفوق الأمريكي فلن يحسن ذلك من الوضع العالمي. ففي الحقيقة، أن تحويل جزء أكبر من الموارد والإمكانيات المتاحة لصالح الإنفاق العسكري والبدء في سباق تسلح جديد، كفيل بأن يجعل العالم أكثر ظلما وخطورة مما هو عليه الآن.
من جهة أخرى، نجد أن بيري أندرسون، رئيس تحرير دورية نيو لفت ريفيو يخلص عبر تحليله للفكر الاستراتيجي الأمريكي، والشبيه بدرجة كبيرة بذلك التحليل الذي طرحناه هنا، إلى أن الانقسام داخل الطبقات الحاكمة الغربية، وتصاعد المعارضة للنهج الأمريكي للتحرك المنفرد هو أمر قليل الأهمية. وبينما يرفض بازدراء فوران للغضب من جانب الانتلجنسيا الأطلسية (الأمريكية والأوربية)، يؤكد

يريدون منا أن نعتقد أن حرب الخليج والبلقان وأفغانستان شئ، والحرب الحالية شئ آخر. فالأولى كانت حملات قوبلت بتأييد ذو شأن من الانتلجنسيا الغربية.. والآن نفس الأصوات تصرخ بأن الحرب ضد العراق أمر مختلف تماما، فهي لا تتمتع بنفس مستوى التأييد من المجتمع الدولي، كما أنها تتطلب مبدأ غير معقول يتعلق بالفعل الاستباقي. إلا أن هذا الاعتراض يسهل على الجمهوريين في الولايات المتحدة الرد عليه بأن الحرب ضد العراق هي فقط خطوة أبعد ولكنها ضرورية. فإذا قبلنا بأن التدخل العسكري في كوسوفو، ورغم مخالفته للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، كان مقبولا لدرء خطر التطهير العرقي وفقا لرؤية حلف الناتو، فإن التدخل العسكري في العراق- بموافقة الأمم المتحدة أو بدونها- هو أمر مقبول لدرء خطر أسلحة الدمار الشامل في العراق. إن المبدأ واحد، فمن حق الدول المتحضرة -لوفقا لهذا المنطق-، بل من الواجب عليها استئصال أسوأ أنواع الشر والبربرية أينما وجود دونما اعتبار أو احترام للحدود والسيادة القومية وذلك حتى يكون العالم أكثر سلاما وأمانا." (98)

ويستمر أندرسون في السجال مع المعارضين للحرب من منطلق الاعتماد على الأمم المتحدة:

"إن شهر أو اثنين من التلاعب الإعلامي المتواصل بالرأي العام على جانبي الأطلسي سيكون له فعل السحر في تدعيم التأييد للحرب. فبالرغم من المظاهرات الحاشدة ضد الحرب في لندن هذا الخريف (2002) فإن ثلاثة أرباع الشعب البريطاني سوف يؤيد الهجوم على العراق بشرط أن يكون ذلك تحت الغطاء الواهي للأمم المتحدة. وساعتها لن يتوانى الضبع الفرنسي على الاشتراك في الصيد ليكون له نصيبه في الفريسة. وعلى كل، فإن الإذعان الأوروبي للحرب المنتظرة هو أمر مضمون للإدارة الأمريكية." (99)

إن المنهج الذي يتناه أندرسون هو منهج مطلق بدرجة لا تتناسب مع مثقف عميق مثله. فقد تضمن المبرر الأيديولوجي للحروب الإمبريالية السابقة في الخليج والبلقان بالفعل نفس الادعاء الذي يطرحه بوش وبلير في حملتهم ضد العراق حول أن السيادة القومية يمكن إهدارها من أجل قيم الرأسمالية الليبرالية التي يفترض أنها أكثر سمواً. لكن الحركات السياسية لا تخضع ببساطة لقواعد المنطق البحت. فالتناقض بين تأييد الحروب السابقة ومعارضة الحرب ضد العراق يمكن حله بأكثر من طريق. فيمكن أن يتراجع أصحابه ليتبنوا موقفاً مؤيداً للحرب. ولكن هناك الاتجاه الآخر، حيث يمكن أن تعمم معاداة الحرب على العراق في موقف معاد للإمبريالية أكثر اتساعاً. فمئات الآلاف الذي هتفوا 'النصر لفيتنام' في 1968 لم يكونوا طوال عمرهم ثوريين

فالواقع الذي ينبغي التعامل معه الآن هو أن الحرب على أفغانستان والحرب الوشيكة ضد العراق قد فجرتا حركة من الاحتجاجات في أمريكا وأوروبا أوسع من تلك التي واجهت حملة القصف ضد يوغوسلافيا في 1999. وهذا في حد ذاته يعكس تغيرا في المناخ السياسي تعجز تشاؤمية أندرسون التاريخية عن إدراكه(100).

إذا كان بعض المعارضين البارزين للمغامرة الأنجلو أمريكية الحالية قد عجزوا عن معارضة الحروب السابقة أو مازالت لديهم بعض الأوهام حول الأمم المتحدة، فإن موقفهم الحالي يساعد على إعطاء الشرعية لمقاومة توجه بوش نحو الحرب. فهذه الأوهام غير ذات أهمية الآن مقارنة بما كانت عليه وقت حرب الخليج في 1991 عندما أيد معارضون بارزون للإمبريالية مثل نعوم تشومسكي وتوني بن استخدام عقوبات من قبل الأمم المتحدة ضد العراق. فلا أحد يمكن أن يفكر الآن في طرح هذا الأمر بعد النتائج الفظيعة من الناحية الإنسانية التي أدت إليها عشر سنوات من الحصار. إن خبرة الحروب الإمبريالية المتتالية، التي تم شنها تحت اسم حقوق الإنسان ولكنها كانت تهدف إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية، قد ساهمت في إنضاج وزيادة التماسك الفكري لقلب حركة مناهضة الحرب الحالية. إضافة إلى ذلك فإن التجذير المعادي للإمبريالية الذي نشهده ليوم كان غائبا في أوائل التسعينات، مما يعكس اختلافا كبيرا في السياق السياسي- من انتصار الرأسمالية في أعقاب انهيار الستالينية وقتها، إلى حركة النضال المعادية للرأسمالية الآن والتي أنتجتها الاحتجاجات العظيمة في سياتل وجنوا وكذلك المنتديات الاجتماعية العالمية في بورتو اليجري.

أن حركة مناهضة الحرب على العراق يشوبها الكثير من عدم التجانس الفكري، ففيها، كما هو حاصل في بريطانيا، سياسيون من حزب العمال، ورجال دين مسلمين، ونقابيون ويساريون، وشباب معادون للرأسمالية. إن بيري أندرسون نفسه هو الذي كتب يوما: "إن الجبهة المتحدة -نصيحة لينين الأخيرة قبل وفاته للطبقات العاملة الغربية، واهتمام جرامشي الأول في سنوات السجن- تستعيد أهميتها اليوم، ولم يتجاوزها التاريخ أبدا". (101)

فالجبهة المتحدة هي جزئيا توحيد القوى السياسية المتباينة في عمل موحد حول هدف مشترك محدود. ومهمة الاشتراكيين الثوريين داخل الجبهة المتحدة هو السعي لدفع النضال لأشكاله الأكثر تجذيرا وقتالية، وفي الوقت نفسه مواجهة الأوهام التي لازالت تربط بعض المشاركين في الجبهة بالوضع الراهن والنظم الحاكمة. إن المناخ السياسي الراهن في بريطانيا بالتأكيد، هو مناخ تتسع فيه جدا المعارضة للحرب على

لقد ساهمت معارضة "الحرب على الإرهاب" في تجذير حركة مناهضة الرأسمالية بإعطائها جانباً معاد للإمبرياليةإن هناك إمكانية لبناء أكبر حركة عالمية مناهضة للحرب منذ سنوات فيتنام. والأمر الحاسم في هذا النضال هو بناء حركة لا تستهدف فقط مواجهة إدارة بوش وتوجهها نحو الحرب، بل مواجهة النظام الإمبريالي بكامله، ذلك النظام الذي يستمد جذوره من المنطق الرأسمالي القائم على الاستغلال والتراكم.

ملاحظات

أنا مدين بالعرفان لسام آشمان وجون ريس لتعليقاتهم على هذا المقال في مسودته الأولى، وسباستيان بودجين وكريس هارمان لمساعدتهما في توفير المادة.

1- ج.بيكر، موقف بوش العسير، الفاينانشيل تايمز، 31 مارس 2001.

2- استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2002، www.whitehouse.gov ، ص ا-30.

3- أ.لايفن، الدفع للحرب، لندن ريفيو أوف بوكس، 3 أكتوبر 2002، ص8.

4- ت.بلير، مذهب المجتمع الدولي، خطبة في نادي شيكاغو الاقتصادي، 22 أبريل 1999، www.fco.gov.uk . لرؤية نقدية، أنظر أ. كالينيكوس، ضد الطريق الثالث (كيمبريدج،2001)، الفصل الثالث.

5- سي. رايس، حملة2000- تعزيز المصلحة القومية، فورين أفيرز، يناير/فبراير 2000. على الانترنت : www.foreignpolicy2000.org

6- إي.لوتواك، الاستراتيجية، (رسالة ماجستير بكيمبريدج، 2001)، ص89. لوتواك وهو واحد من المحافظين الأمريكيين اللامعين والخاصين، هو أول من طور نسخة من المفهوم في "الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الرومانية" (بالتيمور، 1976).

7- ن.بوخارين، الإمبريالية والاقتصاد العالمي (لندن، 1972). بالطبع تسبق العداوات الاقتصادية بين الدول مرحلة الإمبريالية: حرية الوصول إلى غنائم الإمبراطورية كان له نصيب هام في الصراعات بين القوى الأوربية من القرن السادس عشر وصاعد. لكن فقط في حالة هولندا ولاحقا إنجلترا إن عمل المتنافسون من أرضية اقتصادية رأسمالية- وهو شئ أعطاهم ميزة هامة على خصومهم المطلقين. بمعنى ما، ما حدث في القرن التاسع عشر كان أن النموذج الهولندي الإنجليزي تم تعميمه في سياق التصنيع و التنظيم المتزايد لرأس المال. أنظر أ. كالينيكوس "الثورة البرجوازية والمادية التاريخية"، في ب. ماكجار و أ. كالينيكوس، الماركسية والثورة الفرنسية الكبرى (لندن، 1993). استكشاف أهم للأهمية المعاصرة للنظرية الماركسية في الإمبريالية قدمه كالينيكوس في "الماركسية و الحكومة العالمية"، في د.هيلد و ماكجريو (محررون)، "حكم العولمة" (كيمبريدج، 2002)؛ و أ. كالينيكوس، "مانفستو ضد الرأسمالية" (كيمبريدج، 2003)، ص50-65.

8- أنظر رؤية أحمد رشيد للصراعات الاقتصادية والجيوسياسية الحديثة على أفغانستان، "طالبان:الإسلام والبترول و اللعبة الكبرى الجديدة في وسط آسيا" (لندن، 2000). قدم الناقد الكبير لإمبريالية الأمريكية جور فيدال مؤخرا نسخة حذرة من نظرية المؤامرة تركز على عدم ملائمة واشنطن في 11 سبتمبر نفسه: "العدو من الداخل"، الاوبسرفر، 27 أكتوبر 2002.

9- لتحليل منظم أنظر جي. ريس، "الإمبريالية: العولمة والدولة والحرب"، الاشتراكية الأممية 93 (شتاء 2001).

10- ب. كينيدي، صعود العداء الإنجليزي الألماني 1860-1914 (لندن، 1980).

11- أنظر على سبيل المثال آي. كيرشاو، هتلر 1936-1945 نيمسيس المنتقم (لندن، 2000)، الفصل الخامس و صفحات 400-407، 517، 528-530.

12- أنظر على وجه الخصوص أ. كالينيكوس وآخرون، الماركسية والإمبريالية الجديدة (لندن، 1994)؛ و جي. أشكار، "الثلاثي الاستراتيجي"، المعاد طبعه في ط. علي (محرر)، أسياد الكون؟، (لندن، 2000).

13- أنظر سي. هارمان، شرح الأزمة (لندن، 1984)، الفصل الثالث و ر. برينر، اقتصاديات الاضطراب الدولي، نيو ليفت ريفيو(1)229 (مايو/يونية 1998).

14- أنظر على سبيل المثال كي.إي. كالدر، مثلث آسيا المميت (لندن، 1997).

15- جي. جي. ميرشايمر، تراجيديا سياسة القوى الكبرى (نيويورك، 2001)، ص398.

16- المرجع السابق، يدافع ميرشايمر عن أن الهيمنة يمكن الحصول عليها فقط على مستوى إقليمي وليس على المستوى العالمي: الولايات المتحدة مثل بريطانيا من قبلها عامل توازن آت من الشاطئ ومحمي بالبحر، يسعى لمنع أي مهيمنين إقليميين من الظهور في أوربا وآسيا، أنظر المرجع السابق، الفصول 2و4و7. هذا المفهوم المقيد بشدة للهيمنة ينبع جزئيا من حقيقة أن ميرشايمر يساوي الهيمنة بالسيطرة السياسية المطلقة: " المهيمن هو دولة قوية للدرجة التي تسيطر بها على كل الدول الأخرى في النظام" -المرجع السابق، ص40. وبغض النظر عن كل شيء آخر، هذا التعريف يتجاهل البعد الاقتصادي للقوة (فيما عدا كونه مصدر القوة العسكرية- السياسية- أنظر المرجع السابق، الفصل الثالث). لكن الدول الرأسمالية لا تسعى فقط من أجل أهداف جيوسياسية، لكنها أيضا تميل لتقديم مصالح رءوس الأموال المتمركزة على أراضيها. أنا استخدم المصطلح "هيمنة" لإشارة إلى قدرة الدولة الأقوى في النظام، دائما نسبية للمنافس، على جذب الدول الأخرى لتأييد أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية. ومن أجل تقييم نقدي لتحليل ميرشايمر، أنظر بي جوان، "حساب للقوة"، نيوليفت ريفيو(2) 16 (يولية/أغسطس 2002).

17- ز.بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (نيويورك، 1997)، ص 159. أنظر على وجه العموم إلى المرجع السابق، الفصل السادس. على العكس، رغم أن هنري كيسنجر يشترك في تقدير كلي مشابه لبريجنسكيجذريا لموقع أمريكا الجيوسياسي إلا أنه يؤمن أن "الصين على الطريق لتكون قوى عظمى". هنري كيسنجر، الدبلوماسية (نيويورك، 1994)، ص826.

18- سي. هارمان، ما وراء الانتعاش، الاشتراكية الأممية 90(ربيع 2001) و ر. برينر، الانتعاش والفقاعة (لندن، 2002).
19- جي. ريس، الناتو والإمبريالية الجديدة، السوشياليست ريفيو، يونية 1999؛ و جي أشكار، راسبوتين يلعب الشطرنج، وبي. جوان، الأصول اليوروأطلانطية لهجمات الناتو على يوغوسلافيا، كل منهما في ط.علي (محرر)، مرجع سبق ذكره.
20- أ. كالينيكوس، أيديولوجية التدخل لأغراض إنسانية، في ط. على (محرر)، مرجع سبق ذكره.
21- ز. بريجنسكي، مرجع سبق ذكره، ص10، 198. الجيوسارتيجي التي يقدمها بريجنسكي للسيطرة الأوروآسيوية متأثرة بشدة بهالفورد ماكيندر، الجغرافي الأكاديمي وعضو البرلمان الذي طور في مطلع القرن العشرين مفهوم لأوروآسيا على أنها "جزيرة العالم" المركزية للصراع بين القوى الكبرى. أنظر جي. ماكيندر، المثل الديمقراطية والواقع، (لندن، 1919).
22- آر. كاجان، التعددية القطبية على النمط الأمريكي، الواشنطن بوست، 13 سبتمبر 2002.
23- مقتبس في سي. جونسون، رد الضربة (نيويورك، 2000)، ص217.
24-ص. هانتينجتون، القوى الكبرى الوحيدة، فورين أفيرز، مارس/أبريل 1999. على الانترنت : www.foreignpolicy2000.org
25- أنظر نقد جونسون النبوئي بشكل مدهش في سي. جونسون، مرجع سبق ذكره.
26-خطاب حال الأتحاد للرئيس الأمريكي، 29 يناير 2002، www.whitehouse.gov
27- جي. بولتون، ما وراء محور الشر، 6 مايو 2002، www.state.gov
28- آر. وولف، مذهب بوش، الفاينانشيل تايمز، 21 يونية 2002.
29- ملاحظات للرئيس في الاحتفال بخريجي الأكاديمية العسكرية الأمريكية، ويستبوينت، نيويورك، 1 يونية 2002، www.whitehouse.gov
30-استراتيجية الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص6.
31-لمعالجة صحفية مليئة بالمعلومات أنظر أ. و ب. كوكبيرن، صدام حسين: هاجس أمريكي (لندن، 2002).
32- سي. رايس، حملة 2000- تعزيز المصلحة القومية، مرجع سبق ذكره.
33- حوار في الفاينانشيال تايمز، 23 سبتمبر 2002.
34- يمكن الحصول على عروض عامة مفيدة لمنظور الإدارة في ن. ليمان، النظام العالمي القادم، النيويوركر، 1 أبريل 2002، على الإنترنت: www.newyorker.com ، و "جورج بوش والعالم"، نيويورك ريفيو أو بوكس، 26 سبتمبر 2002؛ و أ. لايفن، الدفع للحرب، مرجع سبق ذكره.
35- أنظر معالجة فريد هاليداي للمواقف الهجومية الأمريكية المعادية للثورات خلال الثمانينات في ف. هاليداي، الحرب الباردة والعالم الثالث (لندن، 1989).
36- ه. كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص774.

37- أ. شلايم، الحائط الحديدي (لندن، 2001)، ص487.
38- مقتبس في ميرشايمر، مرجع سبق ذكره، ص386.
39- ف. فيتزجيرالد، جورج بوش، ص81.
40- المرجع السابق، ص84.
41- جي. فالوس، أحادي القطبية: حوار مع بول ولفويتز، أتلانتيك مونثلي، مارس 2002، على الإنترنت: www.theatlantic.com .
42- بي. ولفويتز، بناء الجسور بين القرون: نهاية القرن مرة أخرى، المصلحة القومية 47 (1997). على الإنترنت: www.nationalinterest.org .
43- مقتبس في ليمان، مرجع سبق ذكره.
44- مشروع القرن الأمريكي الجديد: إعادة بناء دفاعات أمريكا (سبتمبر 2000)، www.americancentury.org ، ص1.
45- جي. فالوس، مرجع سبق ذكره.
46- لتقييمين مختلفين للغاية للكفاءة العسكرية لقوة الطيران الاستراتيجية، قارن إي لوتاك، مرجع سبق ذكره، الفصل 12 و جي. ميرشماير، مرجع سبق ذكره.
47- مقتبس في آر. وولف، التكنولوجيا تجلب القوة بقيود محددة، الفاينانشيال تايمز، 18 فبراير 2002.
48- "حل صدام النهائي"، حوار مع ريتشارد بيرل، 11 يوليه 2002، www.pbs.org . أما رقم ال 40 ألف فهو مذكور في إي. بويلرت، جنرال الكرسي المتحرك، سالون دوت كوم نيوز، 5 سبتمبر 2002 www.salon.com .
49- مقتبس في فيتزجيرالد، جرج بوش، مرجع سبق ذكره، ص84.
50- "حل صدام النهائي"، حوار مع ريتشارد بيرل، مرجع سبق ذكره.
51- أ. لايفن، بعد الهجمات: حرب أمريكا الباردة الجديدة، الجارديان، 28 سبتمبر 2001.
52- ر. كاجان، القوة والضعف (2002)، www.ceip.org .
53- المرجع السابق، فيلسوف القرن الثامن عشر العظيم إيمانويل كانط، حاول تعريف الظروف التي يمكن في ظلها لأوربا الممزقة بالحرب تحقيق السلام الدائم.
54- أنظر على سبيل المثل، آر. كوبر، إعادة تنظيم العالم، (2002) www.fpc.org.uk.
55- ر. كاجان، القوة والضعف، مرجع سبق ذكره. بالطبع ليس حقيقيا أن الاتحاد الأوربي قد تجاوز العداوات القومية: أنظر على وجه الخصوص كلاسيكية آلان ميلوارد "الإنقاذ الأوربي للدولة القومية" (لندن، 1994).
56- الفاينانشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
57- "على شرودر أن يستقيل لتلتئم العلاقات"، مستشار أمريكي، رويترز، 1 أكتوبر 2002، www.alertnet.org .
58- استراتيجية الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص27 و27.
59- مشروع القرن الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص8.

60- الفاينانشيال تايمز، 25 أكتوبر 2002.
61- و.م. آركين، "خطة سرية تحدد ما هو غير قابل للتفكير فيه"، لوس آنجلس تايمز، 10 مارس 2002.
62- أنظر على سبيل المثال الموضوع الرئيسي، "من السويس إلى الباسيفيكي: الولايات المتحدة توسع وجودها عبر العالم"، الجارديان، 8 مارس 2002.
63- استراتيجية الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص29.
64- المرجع السابق، ص1-17.
65- ر. ويد، الإمبراطورية الأمريكية، الجارديان، 5 يناير 2002.
66- ب. جوان، المقامرة العالمية(لندن، 1999).
67- ر. برينر، الانتعاش والفقاعة، الفصل الثاني والرابع، انتفعت أيضا من سمع كلمة لبوب برينر في مكتبة بوكماركس: لندن في 29 أكتوبر 2002.
68- المرجع السابق، ص222.
69- ر. لايارد، بريطانيا ستدفع ثمن الاستبعاد، الفاينانشيال تايمز، 15 أكتوبر 2002. الفارق بين المقياسين هام لأن العمال في الولايات المتحدة وبريطانيا يعملون ساعات أكثر بكثير من نظرائهم في القارة، لذلك فان الإنتاجية المقاسة بإنتاج الفرد تجعل الأداء الاقتصادي لبعض البلدان يبدو أفضل بينما المقاسة في الساعة تجعل البعض الآخر يبدو أفضل.
70- م. وولف، دور برلين لتعاني فخا من صنعها، الفاينانشيال تايمز، 23 أكتوبر 2002.
71- التوترات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان حقيقية للغاية أيضا، لكن تم احتواؤها إلى الآن، قبل كل شيء عن طريق الرابطة التاريخية من الاعتماد المالي المتبادل الذي عن طريقه تمتلك الشركات اليابانية أصولا ضخمة بالدولار الأمريكي، في الوقت نفسه محتفظة بالين (ومعه أسعار الصادرات اليابانية) منخفضا نسبيا ومساعدة الولايات المتحدة في إدارة العجز الضخم في ميزان المدفوعات مع باقي العالم. أنظر ر.ت. ميرفي، الأزمة الاقتصادية في اليابان، نيوليفت ريفيو (2) 1 (يناير/فبراير 2000).
72- لإي. بويليرت، مرجع سبق ذكره.
73- الفاينانشيال تايمز، 21 أغسطس 2002، و إي بويليرت، مرجع سبق ذكره.
74- م. ليدن، العدو الحقيقي هو الاستبداد في الشرق الأوسط، الفاينانشيال تايمز، 24 سبتمبر 2002. يدافع كونراد بيرنز وهو عضو كونجرس جمهوري عن شراكة مع روسيا كمصدر بديل للبترول: "أمريكا يجب أن تفطم نفسها من البترول السعودي"، المرجع السابق، 11 أكتوبر 2002.:
75- الفاينانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
76- مقتبس في بويليرت، مرجع سبق ذكره.
77- أ. لايفن، الدفع للحرب، مرجع سبق ذكره، ص8.
78- و. كريستول و ر. كاجان، تذكر مذهب بوش، ويكلي ستاندارد، 15 أبريل 2002.

79-مقتبس في ج.لوب، مخطط يميني للشرق الأوسط، 4 أبريل2002، www.alternet.org.
80- ملاحظات لمستشارة الأمن القومي كوندوليتزا رايس عن الإرهاب والسياسة الخارجية، 29 أبريل 2002، www.whitehouse.gov
81- م. دافيس، كلمة في مؤتمر ماركسيزم 2002، لندن، يوليه 2002.
82- م.ت. كلير، خطة النفط الرئيسية لبوش، 23 أبريل 2002، www.alternet.org.
83- ر. خلف، صداقة مأزومة، الفاينانشيال تايمز، 22 أغسطس 2002.
84- د.إي. سانجر و إ]. شميت، الولايات المتحدة تمتلك خطة لغزو العراق، المسئولون يؤكدون، النيويورك تايمز، 11 أكتوبر 2002.
85- "لا تذكر كلمة نفط العراق"، الأيكونوميست، 14 سبتمبر 2002.
86- ب. سكوكروفت، لا تهاجموا صدام، وول ستريت جورنال، 15 أغسطس 2002.
87- الفاينانشيال تايمز، 27 سبتمبر 2002. الأكاديميون الواقعيون الاساسيون، الذين يرون النظام الدولي على أنه فوضى مدفوعة بالصراع من أجل القوة بين الدول، مترددون أيضا بخصوص الاستراتيجية الأمريكية. كتب جون ميرشايمر على سبيل المثال أن "أفضل طريقة لسحق القاعدة ليست بناء إمبراطورية مبنية بالأساس على القوة العسكرية وإنما التقليل من الصورة العسكرية للولايات المتحدة حول العالم في الوقت الذي يتم فيه تحسين صورتها في العالم الإسلامي"، في ك.بوث و ت.دان، عوالم متصادمة (لندن، 2002).
88- ر.هولبروك، الطريق السريع إلى بغداد، الجارديان، 29 أغسطس 2002.
89- ر. كاجان، التعددية القطبية على النمط الأمريكي، مرجع سبق ذكره.
90- من أجل آراء بريجنسكي، أنظر على سبيل المثال: الطرق الصحيحة والخطأ لشن حرب، الهيرالد تريبيون الدولية، 19 أغسطس 2002.
91- ملاحظات للرئيس في خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 12 سبتمبر 2002. www.whitehouse.gov . أنظر منظور أناتول لايفن وتحليله في أمريكا وضعت الأمم المتحدة في موقف الخاسر، الجارديان، 13 سبتمبر 2002.
92- أز شلايم، مرجع سبق ذكره، ص472-484.
93- الفاينانشيال تايمز، 21 سبتمبر 2002.
94- أ. فالرشتاين، حرب العراق: الكارثة القادمة، لوس انجلوس تايمز، 14 أبريل 2002.
95- أ. لايفن، الدفع للحرب، مرجع سبق ذكره، ص8.
96- مسح الرأي العام الأمريكي والأوربي 2002، 2 أكتوبر 2002، www.worldviews.org .
97- و. بيلو، حل التحالف الأطلسي؟، 25 سبتمبر 2002، www.focusweb.org .

98- ب. أندرسون، القوة والاتفاق، نيو ليفت ريفيو (2)17 (سبتمبر/أكتوبر 2002)، ص28.

99- المرجع السابق، ص19.

100- أنظر ب. أندرسون، التجديد، نيو ليفت ريفيو (2)1 (يناير/فبراير2000)؛ ج. أشكار، تشاؤوم بيري أندرسون التاريخي، الاشتراكية الأممية 88 (خريف 2000).

101- ب. أندرسون، قوانين أنطونيو جرامشي المتناقضة، نيو ليفت ريفيو(1) 100(1976-1977)، ص 78. من أجل بعض المعالجات المعاصرة عن الجبهة المتحدة أنظر أ. كالينيكوس، الوحدة في التنوع، السوشياليست ريفيو، أبريل 2002.